جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة كـربـلاء

كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

التمويل المتناهي الصغر ودوره في تنمية المجتمعات المحلية

بحث مقدم الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي / في العلوم المالية والمصرفية /ادارة مصارف

تقدمت به الطالبة

علياء حيدر عبد عون

بأشراف

أ.م.د. كمال كاظم الشمري

2018م 1439هـ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

صدق الله العلي العظيم

(هود 88)

الاهــداء

الى كل ذي فضل ومعـــــروف

الى اسرتي الغالية

والى كل من ساندني

اهـدي بحثي هــذا

الشكر والتقدير

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.

كلمة حق واعتراف وامتنان الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد والشكر الجزيل والمتواصل الى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية (أ. م. د زينب مكي البناء) لموقفهم الجميل معي ومساعدتي بهذا البحث والى الأساتذة جميعاً والشكر للأستاذ المشرف: الدكتور(كمال كاظم الشمري) الذي كان لتوجيهاته الأثر البالغ لصقل هذا الجهد العلمي والذي كان نعم العون والسند لإنجاز هذا العمل، فلك مني تحية تقدير وعرفان.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى معرفة الدور الذي يؤديه التمويل المتناهي الصغر في تنمية المجتمعات المحلية ولغرض تحقيق أهداف الدراسة ومن أجل الكشف عن طبيعة العلاقة بين التمويل المتناهي الصغر وتنمية المجتمعات المحلية تم وضع الفرضية الأَتية :

تسهم القروض المتناهية الصغر دورا كبيرا في تنمية المجتمعات المحلية ومعالجة مشكلة البطالة في حال اعطائها الإهتمام الكافي من قبل الحكومات وتوجيهها للشرائح الأجتماعية الفقيرة والقادرة على المبادرة بمشاريع انتاجية صغيرة من شأنها إستيعاب الأيدي العاملة الفائضة

وأعتمدت التقارير الرسمية وشبكة الانترنيت كأداة رئيسة لجمع البيانات وأستعملت مجموعة من الوسائل الأحصائية كمعامل الأرتباط البسيط والمتعدد لقياس قوة العلاقة ونوع وشكل العلاقة بين متغيرات علاقة الأرتباط البسيط وتحليل الأنحدار البسيط وأختبار (f) لتحديد معنوية معادلة الأنحدار كما تم أستعمال (R^2) لتفسير مقدارتأثير المتغير المستقل في المتغير التابع وتوصل الباحث الى مجموعة من الأستنتاجات ومنها :

1- أن برامج التمويل المتناهي الصغر أثبتت قدرتها على تحقيق أهداف أجتماعية وأقتصادية من خلال تقديم خدماتها للفقراء ومعالجة مشكلة البطالة .

2- ان معظم المستفيدين من التمويل المتناهي الصغر هم من الذكور وخاصه الشباب والذي يعتبرون أكثر فئه عمريه منتجه وذلك لأن العادات والتقاليد الموروثة تؤثر على عمل المرأة وتحد من تحركاتها بالإضافة الى النظرة الدونية للمرأة التي تعتبر مخلوق ضعيف ليس لها القدرة على الابتكار والإنتاج .

أما التوصيات التي خرج بها البحث فهي :

1- ضرورة قيام الحكومات والسلطات النقدية بتسهيل أجراءات الحصول على التمويل المتناهي الصغر والتخفيف من الضمانات المطلوبة .

2- ضرورة قيام الحكومات بدعم المؤسسات التمويلية المعنية بالتمويل المتناهي الصغر.

الكلمات الأفتتاحية: التمويل المتناهي الصغر- التنمية المحلية

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
اقرار المشرف	ب
اقرار الخبير اللغوي	ج
اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا	د
اقرار لجنة المناقشة	هـ
الاهـــداء	و
الشكـــر والتقـــــدير	ز
قائمة المحتويات	ح- ط
قائمة الجداول	ي - ك
قائمة الاشكـــــــال	ك
المستخلص	ل
المقدمة	1
الفصل الاول : الدراسات السابقة والمنهجية	7-2
الفصل الثاني : الجانب النظري	32-8
المبحث الأول : التمويل المتناهي الصغر	20-8
أولاً : مفهوم التمويل ا لمتناهي الصغر	10-9
ثانياً: التطور التاريخي للتمويل المتناهي الصغر	13-10
ثالثاً : أهمية التمويل المتناهي الصغر	14-13

رابعاً: دور المصارف في التمويل المتناهي الصغر وماهي الخدمات التي يمكن أن تقدمها .	14
خامساً : المبادئ الأساسية لتمويل المتناهي الصغر	16-14
سادساً : خصائص التمويل المتناهي الصغر	17-16
سابعاً : أهداف وخدمات التمويل المتناهي الصغر	19-17
ثامناً : معوقات التمويل المتناهي الصغر	20-19
المبحث الثاني : تنمية المجتمعات المحلية	32-21
أولاً: نشأة ومفهوم تنمية المجتمعات المحلية	23-21
ثانياً : تعريف تنمية المجتمعات المحلية	24-23
ثالثاً : خصائص تنمية المجتمعات المحلية	24
رابعاً: أهداف ومبادئ تنمية المجتمعات المحلية	26-25
خامساً: العوامل المؤثرة في تنمية المجتمعات المحلية وأبعادها	29-26
سادساً: استراتيجية تنمية المجتمعات المحلية	29
سابعاً : معوقات ومقومات تنمية المجتمعات المحلية	31-30
ثامناً : مؤشرات تنمية المجتمعات المحلية	32-31
الفصل الثالث : الجانب العملي	59-33
الخاتمة : الاستنتاجات والتوصيات	62-61
المصـــــــــادر	68-63

قائمة الجـــداول

العنوان	رقم الصفحة
جدول (1):-تطور التمويل المتناهي الصغر عالميا (1997-2007)	12
جدول (2):-ابعاد التنمية المحلية	29
جدول (3) :- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في السودان للفترة 2005- 2016	35
جدول (4):- يبين معدلات البطالة في السودان من 2007 - 2016	37
جدول (5) :- التمويل المتناهي الصغر في السودان للفترة 2007- 2016	39
جدول (6) :- قياس دور التمويل المتناهي الصغر في معالجة مشكلة البطالة في السودان	40
جدول (7) :- تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في فلسطين خلال المدة 2005-2016	43
جدول (8) :- يوضح تطورات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني للفترة من 2007- 2016	45
جدول (9) مؤسسات التمويل الاصغر في فلسطين	47
جدول (10) حجم التمويل المتناهي الصغر الممنوح في فلسطين خلال الفترة 2007- 2016	48
جدول (11) :- تحليل الأثر الإحصائي بين متغيرات البطالة والتمويل الاصغر في	49

فلسطين .	
جدول (12) :- تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق من 2006-2016	52-51
جدول (13) :- يبين معدلات البطالة في العراق للمدة 2007-2016	54
جدول (14) مؤسسات وشركات التمويل المتناهي الصغر في العراق	56
جدول (15) قروض التمويل المتناهي الصغر	57
جدول (16) :- يبين معدلات التمويل الأصغر في العراق للمدة 2007 - 2016	58
جدول (17) :- تحليل الأثر والارتباط بين حجم التمويل والبطالة في العراق .	59

قائمة الاشكال

العنوان	رقم الصفحة
مخطط (1) :- دورة تنمية المجتمع	22
شكل (2) اتجاه تطور الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة 2006- 2016	36
شكل (3):- يبين اتجاه تطور الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين للفترة 2005 2016_	44
شكل (4) يبين اتجاه تطور الناتج المحلي في العراق للفترة 2005 -2016	52
شكل (5) التطور التاريخي لقطاع التمويل المتناهي الصغر في العراق للفترة من 2007 -2016	57

المقدمة:

يعد التمويل متناهي الصغر أحد أهم الآليات المبتكرة في تحقيق التنمية المحلية لاسيما في المجتمعات التي ظلت تعاني من مشكلة الفقر، اذ اكتسبت هذه الآلية أهميتها في المجتمعات الفقيرة ليس فقط من خلال أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إليها فحسب وإنما لكونها تدار بواسطة أهم الأجهزة المالية المحلية المؤثرة في النشاط الاقتصادي اذ يساعد التمويل متناهي الصغر على تمكين الفقراء من الاستثمار في الأنشطة التي تساعد على زيادة الأمان الاقتصادي ، وتوفير الغذاء الصحي وإلحاق الأطفال بالمدارس وغيرها من الخدمات الاخرى والتي تعد من ضروريات الحياه التي توفر كرامة الإنسان ورفاهيته، وتعتبر عملية توفير الخدمات المالية مطلبا أساسياً لحياة الفقراء والتي تساعدهم في زيادة دخولهم .لذلك أدركت البلدان الفقيرة أهمية التمويل كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا تقتصر اهمية التمويل متناهي الصغر على تمكين الفقراء من بناء الأصول الاستثمارية في الأنشطة المدره للدخل فحسب ولكن أثبت فعاليته الملحوظة أيضا كوسيلة لتمكين الفقراء من الحصول على خدمات التمويل متناهي الصغر.

أن قياس أثر سياسات التمويل متناهي الصغر على تنمية المجتمع يحتاج إلى مزيداً من الدراسة والاهتمام والبحث العلمي وذلك لكونها تعد ظاهره اقتصادية واجتماعية وسياسية، تتعلق بأكبر شريحة من شرائح المجتمع وخاصة المجتمعات الفقيرة، لذلك لابد من دراسة مفاهيم التمويل المتناهي الصغر وعلاقته بالتنمية المحلية وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد قسم البحث على أربعة فصول ، أذ تضمن الفصل الأول الدراسات السابقه والمنهجية العلمية للبحث، أما الفصل الثاني فقد قسم الى المبحث الأول الذي يتضمن التمويل المتناهي الصغر، أما المبحث الثاني فقد تضمن تنمية المجتمعات المحلية ، وبخصوص الفصل الثالث فقد تضمن الجانب العملي للبحث والذي يشمل ،المبحث الأول (جهورية السودان) ، والمبحث الثاني (فلسطين) ، والمبحث الثالث (العراق). وأخيراً تضمن الفصل الرابع الأستنتاجات المستمدة من مادة البحث والتوصيات الخاصة بالبحث .

الفصل الأول

بعض الدراسات السابقة والمنهجية العلمية للبحث

المبحث الأول

الدراسات السابقـــة

المبحث الثاني

المنهجيـة العلمية للبحث

الفصل الأول
المنهجية العلمية للبحث

المبحث الأول : بعض الدراسات السابقة :-

1- الدراسات العربية :-

دراسة أحمد عبد الفتاح ،(دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع في□صر)(1985) .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم بـه الجمعيـات الأهليـة أو منظمـات المجتمـع المدني في تنمية المجتمع المحلي، وكذلك التعرف على العوامل التي تؤثر في أداء المجتمعات لأدوارها وأهم العقبات والمشكلات التي تعوق أداء دورها داخل المجتمع.

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج المسح الا□تماعي ودراسة الحالة، واعتمد في□مع معلومات وبيانات دراسته على استمارة الاستبيان وكذلك الوثائق والمستندات، وتمثلت عينة الدراسة في (250) من الأهالي وكذلك دراسة (10) حالات من المعنين بالعمل الأهلي .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، لعل أهمها، ارتفاع در□ة وعي الأهالي بمشروعات الجمعية في تنمية المجتمع المحلي، وهو ما يعكس مراعاة الجمعية لاحتيا□ات هذا المجتمع من ناحية، كما يدل على ارتباط الأفراد بهذه الجمعية لتلبية بعض حا□اتهم من ناحية أخرى، وقد كشفت دراسة الحالة أن غالبية أفراد العينة يرون أن التمويل غير كافي لأداء الجمعية لخدماتها، ومن ثم يقتَّرحون مصادر أخرى لزيادة تمويل الجمعية منها، زيادة الدعم الحكومي وإنشاء مشروعات استثمارية وإنتا□ية .

دراسة صديق محمد ادم (2010) بعنوان التمويل الأصغر في المنشأت الصغيرة وأثره على البيئة ألاقتصاديه والاجتماعية بالرياض السعودية . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

- المشاريع الصغيرة تساعد على رفع المستوى المعيشي والصحي والثقافي لشريحة كبيرة من المجتمع (الأسر الفقيرة). تطوير القطاع الخاص وتنميته تساعد على التنمية ألاقتصادية والاجتماعية وتطوير الأسواق في المجتمع.

خرجت الدراسة بعده توصيات ومنها:

- ضرورة الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة بهدف الحد من البطالة والفقر والعمل على دعم المنتجات الصغيرة وإنشاء أسواق لتسويقها .بينما تتناول الدراسة الحالية دور البنوك فى استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي .

دارسة أ□نة الطيب محمد فرح، بعنوان دور التمويل الأ□غر في التخفيف□ن الفقر في السودان (دراسة حالة□ؤسسة التنمية الاجتماعية للمعايشين 2000 - 2013) .

تناول البحث دور التمويل الأصغر في التخفيف من الفقر في السودان على مستوى المعاشيين من حيث السعي نحو رفع مستوي الدخل للطبقات الفقيرة ويهدف البحث إلى التعرف على مفاهيم التمويل الأصغر في السودان والفقر والسياسات التي أتبعتها الدولة والبنك المركزي في مجال ابراز دور مؤسسة التنمية الا تماعية في تقديم التمويل الأصغر للمعاشيين و كآلية لمحاربة الفقر في السودان .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة :

خلقت مشروعات المعاشيين العديد من فرص العمل في البيئة المحيطة بها وبالتالي لم يقتصر نفعها على المعاشيين وأسرهم فقط بل امتدت لتشمل افراد الاسر غير المعاشية وفي هذا مساهمة في دفع الفقر وقهره .ان يعتمد الصندوق على دارسة السوق لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات وأن يؤسس بناء تلك الفرص والمشروعات الاستثمارية والتنسيق مع أرباب المعاشات وبعض المنظمات المهتمة بالمشروعات الصغيرة لتزويد أصحاب المشروعات الصغيرة بالمعارف والمهارات اللازمة لأدوات العمل الحر.

دراسة فاء علي رفاعي، بعنوان (المجتمع المدني وستقبل التنمية في صر) 2013 :

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي بوصفها أحد تنظيمات القطاع الثالث في المجتمع، وركزت بالبحث عن الأدوار والأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وأهم المشاكل والعراقيل التي تعوق دورا لجمعيات الأهلية.

وتنتمي هذه الدراسة الى الدراسات شبه التجريبية كنموذج لجمع أكبر قدر من البيانات المتاحة عن فاعلية الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع ؛حتى يتسنى الخروج بعدد من النتائج تصف حقيقة الوضع المجتمعي في المجتمعات الأهلية، وقد أ ريت هذه الدراسة على عينة من 15 من المترددين على الجمعيات الأهلية في الإسكندرية ، واعتمدت الباحثة على مقياس أعدته لقياس فاعلية دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع ،وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها:-

1- تساهم الجمعيات الأهلية في العديد من الأدوار، سواء كان في أعمال الخير وصرف الإعانات ، وإعالة بعض الأسر المحتا ة والفقيرة وتوفير المتطلبات الضرورية لحياتهم.

2 - أما فيما يتعلق بدور الجمعيات الأهلية في التنمية؛ فهي تسهم في إقامة بعض الأسواق الخيرية وتعليم الفتيات الحياكة والتفصيل وبعض الحرف المهنية، ونحو الأمية وبعض الأعمال الفنية والمشاركة في المسابقات الثقافية والرياضة .

3- أكدت الدراسة إلى أن أغلب المشاكل التي تواجهها الجمعيات الأهلية تتعلق بالتمويل ، ومشاكل خاصة بالمتطوعين ومشاكل خاصة بوقت العمل ، ومشاكل خاصة بالإشهار والحصول على مقر أو مكان لإقامة الجمعية .

2- الدراسات الأجنبية :-

دراسة (Salih Gbriel ، 2006 : بعنوان دور التمويل الأصغر كألية لتخفيف حدة الفقر،2006) وقد أخذت تجربة مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية كحالة دراسية، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في أن البنوك التجارية تقوم بتقديم الخدمات المالية للشركات كبيرة الحجم، أو لكبار رجال الأعمال للقيام بعمليات كالإستيراد والتصدير أو أنشطة صناعية وغيرها، وذلك يهدف توليد الأرباح، وتقديم التمويل من قبل هذه البنوك مرتبط بجدوات معينة موضوعية من قبل السلطات المالية، كالبنوك المركزية والتي تستند بشكل أساسي على ضرورة توفير ضمانات قوية لتجنب مخاطر الفشل في السداد وهذا ما لا يتوفر لمنشأت الأعمال الصغيرة.

هدفت الدراسة لتحديد دور التمويل الأصغر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الدخل وتوفير فرص العمل وغيرها وكذلك للتعرف على مدى مقدرة أن يكون بمثابة ألية فاعلة لتخفيف حدة الفقر.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن للتمويل الأصغر تأثير إيجابي على حياة عملائه من ناحية غذائية وصحية وتعليمية وغيرها، أوصت الدراسة أن على الإدارة العليا لمصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية تشجيع الإدخار من خلال خلق أليات جديدة لغرض زيادة حجم اللوائح وفتح فرص أكبر للأقراض .

دراسة مازومدار(Mazumder،2013 :بعنوان أثر القروض الصغيرة على حالة الفقر والعوامل المتعلقة بالدخل لدى متلقي القروض الصغيرة في ريف الهند 2013) والتعرف على الى برامج القروض الصغيرة ودورها في الحد من الفقر وتحقيق التغيرات الإجتماعية والإقتصادية في المناطق الريفية في المجتمع الهندي ، وأعطاء صورة عن كيفية الحصول على القروض الصغيرة لفقراء الريف وتأثيرها على حالة الفقر والعوامل ذات الصلة المتعلقة بالدخل من متلقي القروض الصغيرة. تم جمع البيانات في مرحلتين من نفس العينة (أبريل 2012 وأبريل 2013) بإستخدام المقابلات الشخصية من عينة تكونت من (360) مستفيدا من القروض الصغيرة .

بينت النتائج وجود أثر إيجابي على الدخل ، ومستوى المعيشة والحد من الفقر، ويبدو أن الإستفادة من القروض كانت عاملا رئيسيا في زيادة الدخل ، والتقليل من حالة الفقر الى حد معقول .

وقد تميزت دراستي في البحث عن الدراسات السابقة بانها تقدم خدمة الى المجتمعات المحلية.

المبحث الثاني : المنهجية العلمية للبحث :-

اولاً: أهمية البحث :-

تبرز اهمية البحث من حداثة موضوع التمويل المتناهي الصغر ودوره في تحقيق التنمية المحلية للمجتمعات ونجاح تجربة العديد من البلدان التي مارست هذا النوع من التمويل بهدف التقليل ولو بشكل نسبي من حدة الفقر والبطالة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفرادها، لاسيما في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم مشكلة البطالة.

ثانياً: اهداف البحث:-

تهدف الدراسة الى تحقيق الاتي :

1- التعريف بأهمية التمويل المتناهي الصغر في معالجة مشكلة والبطالة .

2- التعرف على ابعاد التنمية الاقتصادية في تنمية المجتمعات المحلية .

3- تشخيص المعوقات التي تحول دون قيام برامج التمويل المتناهي الصغر بدورها في انتشال المجتمعات المحلية من مشكلة البطالة .

ثالثاً: مشكلة البحث :-

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الأتية :

1- هل هناك علاقة بين التمويل المتناهي الصغر وتنمية المجتمعات المحلية .

2- ما مدى تأثير التمويل المتناهي الصغر على مستويات البطالة بإعتبارها واحدة من متغير ات التنمية المحلية .

رابعاً: فرضية البحث :-

تسهم القروض المتناهية الصغر دورا كبيرا في تنمية المجتمعات المحلية في بلدان مثل (السودان ، فلسطين ، العراق) من خلال معالجتها لمشاكل البطالة فيها .

خامساً: ادوات البحث :-

1- مصادر الجانب النظري :-

من اجل اغناء الجانب النظري للدراسة فقد تم الاعتماد على إسهامات الكتاب والباحثين التي تم جمعها من المصادر المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب والمجلات والاطاريح والبحوث والدراسات العلمية وباللغتين العربية والأجنبية ، ذات الصلة بموضوع الدراسة ، فضلاً عن الاستعانة بخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) .

2- مصادر الجانب العملي :-

برنامج التحليل الأحصائي spss وأستخراج معامل الأثر والإرتباط بين متغيرات الدراسة المتمثلة بالمتغير المستقل (التمويل المتناهي الصغر) والمتغير التابع (معدل مستوى البطالة) في عينة الدراسة.

سادساً: حدود الدراسة :-

الحدود الزمانية :-

تم إختيار المدة الزمنية الممتدة بين عامي 2007 وعام 2016 كحدود زمانية للدراسة وذلك حرصا على دقة وواقعية نتائج التحليل لكون هذه المدة تمثل بيانات حديثة .

الحدود المكانية :-

أقتصرت عينة الدراسة على مجموعة من البلدان العربية كأنموذج لقياس أثر التمويل المتناهي الصغر على مستويات البطالةُ أذ تم أختيار كل من (مهورية السودان ،فلسطين ،والعراق) وسبب الإختيار لهذه الأقتصادات لكونها مختلفة من حيث درة التطور من الإقتصاد العراقي فضلاً عن مشاكل إقتصادية وسياسية وأمنية مماثلة .

الفصل الثاني

الجانب النظري للدراسة

المبحث الاول

التمويل المتناهي الصغر

المبحث الثاني

تنمية المجتمعات المحلية

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتمويل المتناهي الصغر

اولا: مفهوم التمويل المتناهي الصغر :-

يعرف التمويل متناهي الصغر على "انه شكل من اشكال التنمية الإقتصادية التي تركز على تخفيف حدة الفقر من خلال توفير الخدمات المالية للفقراء " (Barr , 2005:59). ونلاحظ من هذا التعريف بأنه يركز على اشكال التنمية ودور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر للأسر منخفضة الدخل ، كما عرفه آخر على إن" التمويل متناهي الصغر على أنه "تقديم قروض صغرى لأسر غايه في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطه انتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغيرة" (غانم،18:2010) .ويركز هذا التعريف على القروض الصغرى للأسر الفقيرة لمساعدتها على بدء انشطتهم ومشاريعهم □نتاجية لرفع مستوى المعيشة . بينما عرفه التمويل المتناهي الصغر بأنه هو " منح الفقراء الفرصة للحصول على الخدمات المالية □ساسية مثل القروض و□دخار والتأمين متناهي الصغر "(Miki , 2010:3). يتميز هذا التعريف بأنه يبين ان التمويل متناهي الصغر يعطي الفرص للفقراء بالشكل الذي ينمي من مشاريعهم ورفع مستوى دخولهم . وكما عرف التمويل المتناهي الصغر على "انه مصطلح يستخدم لوصف التمويل بالتوفير للخدمات المالية مثل □دخار والتأمين والقروض الى الفقراء قد تصل الى مئة دو□ر " ، (Ocasio ،2012:3) ويتضح من ذلك ان التمويل مقترن بالتوفير للخدمات والتي تمكن الفقراء من رعاية احوالهم □قتصادية ولو كانت بمبلغ بسيط ، وكما عرفه آخرون ان التمويل المتناهي الصغر"هو وسيلة فعاله لتمكين الفقراء من الإعتماد على أنفسهم ما ينعكس على دخل الأسرة بأكمله من ضمان الأمن الغذائي وبناء الثقة بالنفس والتفاعل مع المجتمع"(الساوي وعلي ،2015: 3) ويبين هذا التعريف ان التمويل متناهي الصغر وسيلة فعاله لمساعدة الفقراء من □عتماد على انفسهم وتوفير فرصة جيده للعيش. ويبين أن التمويل متناهي الصغر على انه "أداة لمكافحة الفقرفي البلدان النامية وكأداة للمصالحة في ما بعد النزاع" (Ahmeti. ,2014:269) وعرفه على "أنه توفير تسهيلات مالية للناس منخفضي الدخل". (Khushal , 2015:6) نلاحظ بأن هذا التعريف يركز على شريحة مهمه في المجتمع وهي شريحة الفقراء ويبحث في كيفية تسهيل حصولهم على الخدمات المالية. كما عرف (أحمد، عبدالله، 2016) على أنه " تقديم الخدمات المالية المختلفة قروض – ادخار – تحويلات وتامين للأفراد اللذين □ يتمكنون من الحصول على هذه الخدمات في القطاعات المصرفية القائمة . وعرف التمويل المتناهي الصغرعلى انه هو " توفير كل الخدمات المالية للأسر التي يتعاملون مع البنوك وغير الممولة من البنوك و□عمال الصغيرة" ، (Muthoni , 2016;181) وعليه ترى الباحثه

التمويل متناهي الصغر بانه تلك البرامج التي تركز على تقديم خدمات مالية متنوعة وليس خدمات □قراض فقط للأفراد الذين ليس لديهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية والقادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل بمعنى انه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة.

ثانياً -: التطور التاريخي للتمويل المتناهي الصغر

يعد مصطلح التمويل متناهي الصغر جديدا في الأدبيات الإقتصادية اذ يمكن القول بأنه ظهر بشكل منظم عام 1970 ، أما فيما يخص المدة بين عام 1950-1970 فقد كان تقديم الخدمات المالية للفقراء يتم من خلال الحكومات وبعض الجهات المانحة التي كانت تقيم برامج انمائية خاصة ومدعومة موجهة بشكل خاص الى المناطق الريفية ،وكثيرا ما كانت تنتهي هذه القروض بالتخلف عن السداد وضياع نسبه كبيرة منها بسبب عدم أمكانية الوصول الى الأسر الريفية الفقيرة المقترضة. وفي نهاية السبعينيات من القرن الماضي حدثت نقطة تحول في تاريخ التمويل المتناهي الصغر ومؤسساته ، وكان ذلك بفضل بنك غرامين في بنغلادش والذي أظهر للعالم بأن التمويل المتناهي الصغر والمدخرات الصغيرة ،وشهدت الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نموا متسارعا في عدد المؤسسات التمويلية المخصصة للقروض الصغيرة والمتناهية الصغر ، وقد تحول اليوم الى قطاع مالي له مكانته الأقتصادية ودوره الواضح في تحقيق معد□ت النمو الأقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة فضلا عن توفير خدمات □دخار والتأمين والمرتبات التقاعدية (wrenn, 2005:3) . لقد عززت المؤتمرات والندوات المتخصصة في هذا المجال من أهمية التمويل المتناهي الصغر، وكان من أبرزها مؤتمر واشنطن عام 1977 والذي أعلن عن خطة عمل تهدف الى بدء حملة عالمية لتوفير القروض المالية لأكثر من 100 مليون أسرة فقيره في العالم من أجل مزاولة الأعمال الحرة والخدمات المالية والتجارية الأخرى بحلول عام 2005 (المجلس الأقتصادي والأجتماعي للأمم المتحدة ، 1997 : الملحق رقم 1) وبدأت أولى التجارب في بنغلادش والبرازيل والمكسيك وبوليفيا وأندونيسيا وبدأت تسلم قروض صغيرة الى الفقراء والنشطيين إقتصاديً للإستثمار في مشاريع صغيرة ، وتعد تجربة بنغلادش من أبرز التجارب التاريخية في مجال القروض الصغيرة والمتناهية الصغر، فبالإضافة الى تجربة بنك جرامين المعروفة قامت مجموعة من الشباب بأنشاء جمعية التقدم الأجتماعي التي تهتم بمكافحة الفقر في المناطق الريفية ،وفي عام 2010 احتفلت هذه المنظمة والمعروفة بأسم جمعية التقدم الأجتماعي ASSociation for social Advancement (ASA)) بمساعدة أكثر من ستة ملايين من القرويين في بنغلادش ، يشكل النساء نسبه 96%،

ويذكر بأن القرض المقدم من هذه الجمعية بلغ (100دولار) فقط لكل قرض على أن يختار المقترض الوقت الملائم من السنة لتسوية أقساطه السنوية، وفي التقييم السنوي لعمل هذه الجمعية لعام 2008 أفادت هذه الجمعية بأن معدلات استرداد القروض كانت 99،6% وأن العوائد المتحققة من هذه القروض كانت تغطي التكاليف السنوية بالكامل وفي عام 2007 تصدرت جمعية (ASA)العناوين في مجلة فوربس العالمية لمقدمي التمويل الأصغر ويعد النجاح الثاني لبنغلادش بعد حصول محمد يونس وبنك جرامين على جائزه نوبل للسلام عام 2006 باعتباره واحد من رواد التمويل الأصغر الذي يعد ثوره في عالم التنمية الأقتصادية الدولية. ومن الجدير بالذكر أن هناك جهة اخرى تقل أهمية في ميدان التمويل المتناهي الصغر في بنغلادش وهي لجنة بنغلادش للنهوض بالريف (The Bangladesh Rural Advancement committee BRAC) . اذ ان هذه اللجنة قامت بإقراض (3.9)مليون دولار عام 2003 في حين اقرض بنك جرامين (3.1) مليون شخص للعام نفسه، وكانت حصه ASA (2.3) مليون شخص وفي عام 2007 بلغ عدد العملاء في بنغلادش اكثر من (20)مليون شخص حصة بنك جرامين (7.4) مليون و(7.4) مليون حصه BRAC في حين كانت مساهمة جمعية ASA (5.4) مليون شخص ، ونلاحظ من البيانات السابقة بأن هناك أشخاصا اقدموا على اقتراض من أكثر من جمعية في الوقت نفسه. لقد بينت برامج التمويل الأصغر قروضا جديدة ومتنوعه للعمل في مختلف انحاء العالم سيما في المناطق الرئيسة فعلى سبيل المثال اسهمت هذه البرامج بتنمية المجتمعات المحلية على طول نهر الأمازون وداخل مدينة لوس انجلوس وكذلك في ضواحي مدينة باريس الفرنسية وفي البوسنه التي مزقتها الحروب وبوليفيا والمكسيك والهند (Sam Daley-Harns 2009:23) وهناك عدة مراحل مربها التمويل المتناهي الصغر وهي كما يأتي :

1- المرحلة الأولى (قبل عام 1950) : في هذه المرحلة تم اعتماد على القطاع غير الرسمي في توفير التمويل المتناهي الصغر وأيضاً قيام التجار بالدور الأساسي في توفير التمويل المتناهي الصغر مع قيام جمعيات الإدخار ومؤسسات المجتمع المالي بدور أقل .

2- المرحلة الثانية (1950-1970):تم الأعتماد في هذه المر حله على برامج ائتمان التي يدعمها المانحون وقيام مصارف تجارية بالدور الأساسي في توفير التمويل المتناهي الصغر مع قيام الجمعيات التعاونية بدور أقل .

3- المرحلة الثالثة (1970 -1995): التحول الى برامج التمويل المتناهي الصغر المبنيه على الأسس التجارية وقيام مصارف تجاريه لتجارب ناجحة بهذا النوع في مختلف دول العالم (جيرامين –بنك راكيات –بنك سول) مع قيام مؤسسات غير مصرفية ومنظمات تطوعية بدور أقل .

4- المرحلة الرابعة (1995 – 2015) : التوسع في التمويل المتناهي الصغر على الأسس التجارية وقيام البنوك التجارية بالدور الأساسي في تمويل المتناهي الصغر وقيام شركات ومؤسسات ومنظمات بهذا الدور

والجدول (1) يبين نتائج الدراسات الأستقصائيه التي أجريت عام 2007 عن قمة حجم ائتمانات الصغيره في العالم والتي قدمت الى مؤتمر قمة ائتمانات الصغيره المنعقد في عام 2009.

جدول (1) تطور التمويل المتناهي الصغر عالميا (1997-2007) **مليون دولار**

السنة	العدد الأجمالي للمؤسسات	العدد الأجمالي للعملاء (مليون)	العدد الأجمالي للعملاء دون خط الفقر
1997	655	5.16	0.9
1998	705	7.18	7.10
1999	964	8.21	0.13
2000	1477	2.38	6.21
2001	2033	3.57	5.29
2002	2334	8.67	6.41
2003	2577	3.81	0.55
2004	2814	7.99	7.72
2005	3065	5.135	2.96
2006	3244	7.138	2.96
2007	3352	8.154	6.106

Source : Sam Daley STATE of the microcredit summit conpation Report 2009 ،USA،2009 ،25.

نلاحظ من الجدول (1) بأن عدد العملاء المستفيدين من برامج التمويل الأصغر بلغ في نهاية عام 2007 ما يقارب (8.154)مليون شخص وكانت عدد المؤسسات التمويلية المتخصصة بهذا المجال هي (3352) مؤسسة موزعه على مختلف دول العالم في حين بلغ عدد الفقراء المقترضين الذين يعيشون على اقل من دو□ر في اليوم الواحد (دون خط الفقر) ما يقارب (6.106) مليون شخص كما نلاحظ من البيانات السابقة بأن معدل نمو التمويل المتناهي الصغر عالميا كان بمعدل 30% سنويا للمده 1997-2007 ويتوقع □ستمرار بتصاعد هذه النسبة مستقبلا .

ثالثا : اهمية التمويل المتناهي الصغر

يعد التمويل المتناهي الصغر القوة المحركة للمشروعات الصغيرة وأحد المصادر لتوفير فرص للعمل وخلق بيئة صحية للتنافس وتحقيق العدالة الأجتماعية وهو إستجابة لإستراتيجية تقليص دور الحكومة في النشاط الإقتصادي كما إن مشاريع التمويل المتناهي الصغر أكثر فاعليه في معالجة مشاكل البطالة وتوفير فرص العمل ، إحداث نمو إقتصادي ، رفع مستوى المعيشة حيث □حظت (لجنه الجوع) المنبثقة عن الأمم المتحدة أن توفير التمويل المناسب لمشروعات التمويل المتناهي الصغر في البلدان النامية يؤدي الى رفع مستوى المعيشة للفقراء ورفع معد□ت الأمن الغذائي . ولقد أصبح التمويل متناهي الصغر توجها دوليا سائدا من العقدين المنصرمين من حيث درجه المؤسسات والمنظمات العاملة في تنظيمه وهكذا يعد التمويل الأصغر الأداة الأكثر قوة وفعالية في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المحلية وتحقيق الهدف الذي حددته (قمة الأرض) بالوصول الى مساعدة مئة مليون اسرة وتخفيف حدة الفقر. إن الحصول على خدمات التمويل متناهي الصغر تمكن الفقراء من زيادة دخولهم الأسرية وبناء الأصول والممتلكات حيث يدعم التمويل متناهي الصغر الأنتاج والرعاية الصحية ويسمح للفقراء بالتخطيط للمستقبل وأرسال أبناءهم الى المدارس والأستمرار فيها. ويمكن القول بأن هناك شبه أجماع في الآراء للعديد في المجتمعات النامية على ضرورة أستخدام التمويل المتناهي الصغر حتى تتوفر للأسر الفقيرة أساليب تتصف بالأستدامة المالية يمكنها من سد النقص في فجوة العرض المالي وبالتالي يزداد الأهتمام بضرورة ايجاد مؤسسات مالية قادره على توفير خدمات مالية تكون قادره على تعبئه المدخرات والموارد محليا اومن خلال الودائع والأقتراض من البنوك المحلية لتقديم القروض . الأمر الذي يحتاج بدوره الى توفر الأستدامة المالية التي تعد أهم أهداف التمويل و□ يمكن تحقيق الأستدامة المالية □من خلال تنمية النظام المالي الرسمي ويمكن أيجاز اهمية التمويل المتناهي الصغر بما يلي:- (المؤتمر الثالث للإصلاح العربي ، 2006 : 21)

1- يعد التمويل المتناهي الصغر أحد أهم القطاعات الإقتصادية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالدول المتقدمة والنامية وهي القوة الدافعة وراء النمو الأقتصادي القومي.

2- يعد التمويل المتناهي الصغر آلية للكشف عن الفرص الإستثمارية وتوطين التجارب الناجحة وإيجاد الصيغ المناسبة للتعاون بين المشروعات.

3- يعمل التمويل المتناهي الصغر على تخفيف العبء عن الحكومات والجهات المعنية لفتح مجالات العمل.

4- يشمل التمويل متناهي الصغر كافه أنشطة الإقتصاد الرئيسية من أنشطة تجارية وصناعية وخدمية وزراعية.

6- تساعد على التنمية البشرية وبناء القدرات للشباب من خلال المعايشة والتدريب العملي وتنمية وصقل المواهب.

7- تعتمد المشروعات المشمولة بالتمويل المتناهي الصغر على الأستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبالاعتماد على القوى البشرية الماهرة والحرفية. .

8- يتولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر ثقه بالنفس قدره على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الإستقلال المالي .

رابعاً: دور المصارف في التمويل المتناهي الصغر وماهي الخدمات التي يمكن أن تقدمها

1- تأسيس صناديق تقوم بتمويل المشاريع الصغيرة

2- إقتناء وحدات خاصة داخل كل مصرف للتمويل المتناهي الصغر

خامساً: المبادئ الاساسية للتمويل المتناهي الصغر

حددت المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر، وقد جاء ذلك في إجتماع مجموعة الدول في سيلاند بولاية جورجيا الامريكية ومن أبرز المبادئ الأساسية ما يأتي -:(المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء 2004) (غانم ، 2010: 20).

1- يعد التمويل متناهي الصغر أداة فعالة لمعالجة مشكله الفقر والبطالة إذ يمكن للفقراء من زيادة دخولهم وتكوين الإصول وتخفيض فرص تعرضهم الى الصدمات الخارجية من خلال الحصول على خدمات مالية بشكل مستمر إذ أن التمويل متناهي الصغر يمكن الأسر الفقيرة من الإنتقال من مجرد البقاء على قيد الحياة الى التخطيط للمستقبل.

2- يعمل التمويل المتناهي الصغر على بناء أنظمة مالية موجهه للفقراء إذ إن العدد الأكبر من الفقراء ما زالوا يفتقرون للقدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية و يشكل الفقراء الأغلبية من السكان في معظم الدول النامية وتجدر الإشارة الى أنه ما زال ينظر الى التمويل متناهي الصغر على إنه قطاع هامشي وعلى إنه بصورة رئيسية اهتماما تنمويا للجهات المانحة والحكومات والمستثمرين ذوي المسؤولية الاجتماعية .

3- يعنى التمويل متناهي الصغر بأنشاء مؤسسات محلية دائمة تعمل على أستقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض و خدمات ماليه اخرى .

4- الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء يستطيع معظم الفقراء الحصول على الخدمات المالية بسبب نقص مؤسسات الوساطة المالية القوية العاملة على مستوى التجزئة . يعتبر إنشاء مؤسسات مالية قابلة للاستمرار غاية في حد ذاته ، بل هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى حجم ذي شأن وأثر أبعد بكثير لما يمكن أن تموله الهيئات المانحة ، قابلية الاستمرار هو قدرة مؤسسات التمويل بالغ الصغر على تغطية جميع تكاليفها وهي تجعل من الممكن استمرار عمل مؤسسات التمويل بالغ الصغر واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء. وهذا لأن تحقيق الاستمرارية المالية يعني تخفيض تكاليف المعاملات وعرض منتجات وخدمات أفضل تلبي احتياجات البلدان المتعاملة مع المؤسسات المعنية والعثور على طرق جديدة للوصول إلى الفقراء المحرومين من التعامل مع البنوك

.5 - يعمل التمويل متناهي الصغر بشكل افضل عند قياس الاداء والافصاح عنه اذ ان المعلومات النمطية والدقيقة الخاصة بالاداء تعتبر في غاية الاهمية ويتضمن ذلك كل من المعلومات المالية مثل نسبة الفوائد – تسديد القروض – استرداد التكاليف والمعلومات الاجتماعية مثل عدد العملاء الذين تم الوصول اليهم ومستوى فقرهم .

6- يقدم التمويل متناهي الصغر الحلول دائما فالتمويل متناهي الصغر يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف. أذ إن الأفراد المعدمين والجياع الذين دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواعا أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد . ففي الكثير من الأحيان هناك خدمات أخرى تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة التوظيف وبرامج التدريبيه ، أو تحسين البنى التحتية اذ يجب أن تصاحب هذه الخدمات عمليات التوفير إذا كان ذلك بالإمكان.

7- إن تحديد سقف لأسعار الفائدة يضر بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على القروض إن تكلفة إعطاء عدد كبير من القروض الصغيرة أعلى من تكلفة إعطاء عدد قليل من القروض كبيرة

الحجم. □ يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إ□ إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك. إن نموهم سيكون محدودا بالعرض الشحيح وغير الأكيد لأموال المتبرعين والحكومات، فعندما تحدد الحكومات أسعار الفائدة، تقوم عادة بتحديدها بمستويات متدنية□ تساعد القروض متناهية الصغر على تغطية تكاليفها؛ وعليه فإنه يجب تجنب مثل هذا التحديد. وفي الوقت ذاته، يجب أ□ يعمل مقدمو 22القروض متناهية الصغر على فرض فوائد مرتفعة جداً تدفع المقترضين على تغطية تكلفة عدم كفاءة المقرض

9- ا ن تحديد سقف الأسعار الفائدة يضر بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على القروض أذ إن تكلفة إعطاء عدد كبير من القروض الصغيرة أعلى من تكلفة إعطاء عدد قليل من القروض كبيرة الحجم و□ يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم .إ□ إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك .

10- إن دور الحكومات هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها بشكل مباشر،اذ تسهم حكومات الدول بدور هام في خلق بيئة مساندة من السياسات تحفز تطوير الخدمات المالية مع حماية مدخرات الفقراء . من ضمن أهم الأمور التي يمكن أن تقوم بها الحكومات بدورها في الحفاظ على استقرار ا□قتصاد. فضلا عن تحسين بيئة الأعمال لأصحاب مشروعات العمل الحر ومعالجة الفساد وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البنية التحتية .و في أوضاع خاصه قد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية ،متناهية الصغر مبررا عند ا□فتقار إلى أنواع أخرى من التمويل .

11- يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس المال الخاص□ أن تتنافس معه :حيث يقدم المتبرعون الهبات، القروض ورأس المال للتمويل متناهي الصغر. يجب أن يكون هذا الدعم مؤقتًا ويجب أن يستخدم لبناء مقدرة مقدمي القروض متناهية الصغر، لتطوير دعم البنى التحتية مثل مؤسسات التقييم، مجالس الإقراض والمقدرة على التدقيق، ولدعم التجربة. وفي بعض الأحيان قد تتطلب خدمة الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم إلى دعم طويل الأجل من المتبرعين، ويجب أن يسعى المتبرعون إلى دمج التمويل متناهي الصغر في النظام المالي، وعليهم ا□ستعانة بخبراء لهم سيرة جيدة من النجاح عند تصميم وتطبيق المشاريع، ويجب أن يحددوا أهداف واضحة للأداء بحيث يجب تحقيقها قبل استمرار التمويل. ويجب أن تكون هناك خطة معقولة لكل مشروع بحيث يصل إلى نقطة□ يعد عندها حاجة إلى دعم الممولين.

سادساً :خصائص التمويل المتناهي الصغر

يتيح التمويل متناهي الصغر تقديم الخدمات المالية لذوي الدخل المنخفض الذين يرغبون في الحصول على المال لتطوير نشاطا مدراً للدخل، وتتمثل الخصائص الرئيسية لنشاط التمويل متناهي الصغر في تقديم قروض صغيرة للمشاريع الأنتاجية والخدمية الصغيرة، ومن أهم الخصائص ما يأتي:- (بوب ، البشير ،2015 : 16) **(**ADUGNA , 2014:18**) .**

1- تكون القروض متناهية الصغر قصيرة الأجل، اذ تتراوح هذه القروض بين ايام معدودة الى سنة

2- يمول هذا النوع من القروض رأس المال العامل.

3- تحدد جداول الدفع على شكل دفعات إسبوعية أوشهرية يتم صرفها بسرعة بعد حصول الموافقة .

4- تنظيم أجراءات طلب القرض وا□جراءات المتعلقة بشكل بسيط يتلائم مع شريحة منخفضي الدخل.

5- مطالبة المقترضين بضمانات بسيطه تتلاءم مع امكاناتهم المادية المحدودة ومن ابرز انظمة الضمان هو قيام المقترضين بكفالة بعضهم بعضاً.

6 - فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف المرتفعة التي تنطوي عليها معاملات التمويل متناهي الصغر.

7- مبالغ القروض قليله مقارنه مع المؤسسات التقليدية اي بمعنى ارتفاع معد□ت التحصيل لأقساط القروض مقارنه بمعد□ت تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.

8- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بإلتزاماته في تسديد القروض السابقة أي زيادة القروض بشكل تصاعدي، فالحصول على قروض متجددة وبمبالغ أعلى يتوقف على مدى وفائه بإلتزاماته في تسديد القروض السابقة.

9- تقديم مجموعة من الخدمات المالية الملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة. تستخدم تلك المشروعات تكنولوجيا سهلة .وتتصف هذه التكنولوجيا بأنها ذات تكلفة أقل وأحتياجها للتدريب عليها محدود ويمكن تعلمها بفترة قصيرة .

سابعاً: أهداف وخدمات التمويل المتناهي الصغر

اولاً: أهداف التمويل المتناهي الصغر

يمكن أيجاز أبرز أهداف التمويل متناهي الصغر بما يأتي (بشارة ،2014 :66)

1- يهدف التمويل المتناهي الصغر الى تقوية الفئات السكانية الفقيرة اذ يوفر الأمل للكثير من الفقراء وتحسين أوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية .

2- إن التمويل متناهي الصغر يهدف الى توفير فرص عمل من خلال تمويل المشروعات ومتابعتها.

3- يهدف التمويل المتناهي الصغر الى تحقيق نمو الأعمال الأنتاجية وتنويع أنشطتها .

4- توجيه موارد المجتمع نحو الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية في اطار □قتصاد الكلي للدولة .

5- تنمية الوعي □دخاري وتجميع المدخرات واستثمارها في مجـ□ت التنمية الأقتصادية و□جتماعية.

ثانياً: خدمات التمويل المتناهي الصغر

وهناك مجموعه من خدمات التمويل المتناهي الصغر التي يحتاجها الفقراء والعاطلين عن العمل إليها ليصبحوا قادرين على بدء أو تطوير أعمالهم أو مواجهة الظروف الصعبة مثل الفيضانات أو □حتياجات □خرى مثل تحويل □موال أو التوفير، ويمكن التعرف على خدمات التمويل المتناهي الصغر في النقاط □تية**:** (بشاره،2014 :81)

1- **القروض الصغيرة :** أن نجاح العديد من مؤسسات □قراض الأصغر يمكن تحديده من خلال المقدرة على دمج التجارب الناجحة للمقترضين العاملين في القطاعات غير الرسمية (مقترضي الأموال) ضمن مؤسسات القطاع الرسمي، وتشمل تلك الممارسات على المرونة وسرعة الوصول الى □موال والشروط الواضحة والسهلة ، و إن النجاح غير العادي للتمويل المتناهي الصغر يعود إلى المقدرة على نقل بعض هذه الصفات من مقترضي الأموال إلى مؤسسات التمويل الرسمية مع تخفيض نسب الفوائد المطبقة وتبقى نسب الفوائد هذه أعلى من تلك التي تفرض على قروض البنوك التقليدية بسبب إرتفاع تكلفة إدارة عدد أكبر من القروض الصغيرة بدً من عدد قليل من قروض أكبر حجماً. ومع ذلك فالمهم هو فتح المجال للوصول الى القروض أمام أولئك الذين قد يتم استثنائهم من نظام التمويل الرسمي بنسب فوائد اقل بكثير مقارنة مع تلك التي يفرضها المنافسون في هذا القطاع وتقديم القروض لتمويل الأصغر حسب السياسات المتبعة للمؤسسات وفقاً لمنهجيته المتبعة على القروض الفردية أو على منح القروض بنظام ضمان المجموعة التضامنية.

2- **الادخار(التوفير)** :تعرض مؤسسات التمويل متناهي الصغر نوعين من حسابات التوفير: وهي الطوعي و□لزامي ،أما فيما يتعلق بالمدخرات الطوعية فهي تقبل خدمات التوفير المقدمة من البنوك

التجارية التقليدية وبينما المدخرات الزامية فهي تستخدم كضمانات للقروض وليس بالضرورة أن تقدم هذه الحسابات أية عوائد على الودائع بل يتم الحتفاظ بها في المؤسسات حتى يتم الوفاء بالقرض .

3- التأمين متناهى الصغر : هناك أنواع مختلفة من خدمات التأمين مثل التأمين على الحياة، والتأمين على الممتلكات، والتأمين الصحي والتأمين ضد العجز. ويجري توسيع نطاق الخدمات في هذا المجال باستمرار، حيث تحدد كل شركة على حدة خطط وشروط تقديم خدمات التأمين. ويحتاج أصحاب المشاريع الصغيرة ذوى الدخل المتدنى خدمات التأمين لمواجهة بعض المخاطر مثل المرض ، الصابة، السرقة ، الوفاة، ويعتبر التأمين من الخدمات المالية التي بدأت بعض مؤسسات التمويل متناهى الصغر إضافتها إلى محفظتها لتلبية حاجة هؤلاء للحماية وحين تحتاج مؤسسات التمويل متناهى الصغر من أجل تقديم خدمات التأمين إلى تراخيص خاصة يصعب الحصول عليها عادة ومن ثم تلجأ الى المشاركة مع إحدى شركات التامين التي تفضل تقديم خدماتها مباشرة إلى الفقراء خوفا من المخاطر. وهنا تعمل مؤسسات التمويل متناهى الصغر كوسيط بين شركة التامين والعملاء.

4- القروض الجماعية : تقدم هذه القروض الجماعيه الى مجموعه موحده من الأفراد من (3- 15) فرد من أجل تمويل مشروعاتهم الجماعية ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة اذ أنالمجموعة ضامنة لأي فرد لم يقدر على السداد بالسداد نيابة عنه. وقد اثبتت هذه الطريقة التجانس بسبب ضغط مجموعة الأفراد على الفرد المتقاعس على السداد هو ضغط اجتماعي له تأثيره على سداد الفرد لنصيبه من القرض الجماعي كما تلعب المجموعة دور نجاح ومساعدة الفرد في النواحي الفنية والتسويقية والإدارية للمشروع.

5- مساعدات فنية .

6-قروض الإستهلاك والزواج .

7-التحويلات وبطاقات الأئتمان وخدمات الدفع .

ثامناً: معوقات التمويل الأصغر

من أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تقديم القروض متناهية الصغر هي ما يلي : (الشايب ،2010 : 35)

1- مشكلة الضمانات : تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات للحصول على التمويل الأصغر اذ أن العديد من المستهدفين لبرنامج التمويل المتناهي الصغر يملكون ضمانات رسمية أو مستندات

قانونية تكفي لإثبات ما يملكون أو ، فهذا يعتبر عائق امام أنتشار فكرة التمويل المتناهي الصغر وبالتالي يضعف فرص ستفادة منه.

2- الإجراءات الخاصة بمنح التمويل المتناهي الصغر: تعد المصارف من اكثر المعوقات التي يواجهها التمويل المتناهي الصغر فتتخوف المصارف من الدخول في مجت التمويل المتناهي الصغر بسبب ضعف الضمانات ويشعرون دائما بان التمويل صغر برنامج مفروض من قبل الدولة . فيعاني طالب التمويل المتناهي الصغر من فقدان جزء كبير من الوقت للحصول على التمويل من المصارف بسبب عدم إلمامهم بالإجراءات والمستندات المطلوبة لطلب التمويل من المصرف، أو لعدم وجود معلومات دقيقة عن العملاء الجدد، والتردد الناتج من عدم الثقة في التعامل مع المصارف، فضلا عن أنتشار الأمية بحيث يحتاج المستفيد لوقت إضافي للاستعانة بمن يثق فيه لقراءة ومعرفة المطلوب منه من قبل المصرف.

3- **انخفاض القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل متناهي الصغر** سيما في المناطق الريفية المرتبطة بالعدد المحدود للأفراد المتعلمين والمتدربين في المجتمعات الريفية .

4- **ارتفاع نسبة المخاطرة المرتبطة بالزراعة** مثل هطول مطار بشكل متغير والآفات والأمراض الزراعية ، وسيما ان معظم القروض متناهية الصغر هي موجهة للقطاع الزراعي.

المبحث الثاني: تنمية المجتمعات المحلية.

أولا: نشأه ومفهوم التنمية المحلية :-

إن مصطلح تنمية المجتمع المحلي لم يذكر في الأدبيات الإقتصادية بشكل واسع فقد كان يقصد بها حصراً النمو الأقتصادي وتراكم رأس المال ولكن في الستينات من القرن الماضي أصبحت التنمية المحلية تتخذ مفهوما أشمل وأوسع نطاقاً بأعتبارها تنمية مستدامة ومتعددة الأبعاد هدفها تحسين أوضاع جميع الأفراد في المجتمع وتلبية حاجاتهم فبدأت تظهر البوادر الأولى للإهتمام بتنمية المجتمع المحلي كان أول ظهور فعلي لتنميه المجتمع المحلي في بداية مطلع الستينات من القرن الماضي على أثر النقاشات التي تعاقبت حول التنمية اذ كان الحقل الاول لتطبيق المفهوم هو العالم القروي الذي (المناطق الريفية) لكن اليوم تجاوز الى المدن ويمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال للارتقاء بمستوى المجتمعات المحلية اقتصادياً وثقافياً، وتعد مشكلة التنمية من أهم المشكلات التي تواجه معظم مجتمعات الدول النامية وخاصة المجتمعات التي تواجه صعوبة إيجاد التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة لسد احتياجاتهم. وينطوي مفهوم التنمية على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه نحوه، وان هذا التغيير من الممكن أن يكون ً ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع وقد يكون معنو ًيا يستهدف النهوض بالموارد البشرية المتاحة. النظرة العالمية الجديدة للتنمية اتجهت إلى منظور التنمية الشاملة والمستدامة وهى التنمية الموجهة لرفاهية الإنسان والحفاظ على البيئة ولا تنتهي بإقامة المشروعات بل تواصل المعالجات المجتمعية، فالإنسان هو أداة التنمية وهدفها(محمد الحسن ،2013 :115) .

يرتكز مفهوم التنمية المحلية على عنصر المبادرة والمشاركة الشعبية والعون الذاتي ومساندة الدولة باعتبارها الوسائل الأكثر فاعلية لتنمية المجتمعات المحلية سواء كانت حضرية أم ريفية باستخدام منهج تنمية المجتمع الذي يوحد ما بين جهود الأهالي وجهود الحكومة من أجل خدمة المجتمع والنهوض به وربطه بالتنمية الشاملة للدولة (عمران ، 2:2003). ويمكن تحديد دورة تنمية المجتمع المحلي بشكل عام من خلال خطوات التوعية وبناء الثقة ،التعبئة الاجتماعية للعمل الجماعي ،التحليل التشاركي (التعاوني) للعمل ، والمراقبة ، والتقييم ، كما في مخطط (1).

مخطط (١) دورة تنمية المجتمع

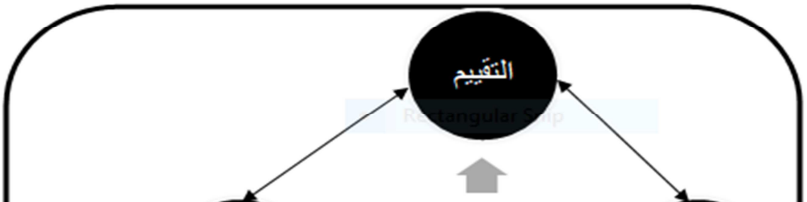

ومن خلال المخطط اعلاه يمكن ايضاح دورة تنمية المجتمع كالاتي: (Dhamotharan,Mohan,2009:10) .

1- الوعي وبناء ثقة :- أن ثقة أفراد المجتمع في قوتهم والقدرة على التصرف الحسن وتحسين وضعهم يخلق الحافز الجماعي لزيادة الأنتاجية والتحرك بإتجاه رؤية تطلعات المجتمع وهذه الثقة الذاتية هي اساس جميع الخطوات الأخرى لتطوير المجتمع .

2- **تعبئه العمل الجماعي :-** تمكن التعبئة ألأجتماعية للعمل الجماعي المجتمعات المحلية من حل المشاكل التي تتجاوز القدرات الفردية. ويمكن أن تشمل التعبئة الاجتماعية التعبير بشكل جماعي عن المواقف والسلوكيات السائدة في المجتمعات المحلية وتشجيع الأدوار والمسؤوليات المواتية للأنشطة الجماعية والإنتاجية، فضلا عن تعزيز الاحترام المتبادل بين جميع قطاعات المجتمع؛ و إنشاء المؤسسات والجماعات والمنظمات اللازمة لتحسين حالة المجتمع المحلي وتعزيز القيادة على مختلف المستويات. ويتمثل التحدي الرئيسي في حل مشاكل المجتمعات المحلية في الشروع في التعبئة الاجتماعية بطريقة تجعلها قوية بما فيه الكفاية لخلق الديناميات الداخلية اللازمة للتغيير دون فرض القيم والأفكار الغريبة التي قد تخلق توترات داخل المجتمع المحلي .

3- **التحليل التشاركي والتخطيط والعمل:** ان اكتمال الوعي وبناء الثقة داخل المجتمع ومع أصحاب المصلحة الخارجيين، يقود الى البدء بالتطوير التنظيمي من خلال التعبئة الاجتماعية، وهو خطوة ضرورية لتنفيذ المرحلة اللاحقة بفعالية ، اذ يتم مساعدة المجتمع لتحليل الوضع وصياغة خطط وأنشطة التنمية للتنفيذ.

4 - **المراقبة هي عملية مصاحبة لجميع مراحل التنمية المجتمعية :-** وهي تنطوي على رصد وتحليل حاسم للظواهر الناشئة في جميع مراحل العملية وتوفر رؤى لاتخاذ التدابير التصحيحية حسب الضرورة.

5- **التقييم :-** تهتم هذه المرحلة بأجراء تقييم منهجي للإستفادة منها في تحسين المشاريع المقبلة، ولتعزيز قدرات المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى بشكل منهجي على العمل بفعالية لتحسين الوضع على مستوى المجتمع المحلي. ويمكن للرؤى المكتسبة من خلال هذه التقييمات أن تسهم أيضا في تحسين ممارسات التنمية المجتمعية بوجه عام وصياغة المبادئ التوجيهية أو أطر السياسات على مستوى أعلى .

ثانياً :- تعريف التنمية المحلية:

عرف "التنمية المحلية بأنها العملية التي يمكن من خلالها لأفراد المجتمع المحلي تحديد الحاجات والأهداف وترتيبها وفقا لأولوياتهم مما يشجع روح التعاون والتضامن في المجتمع (Mary Ross 39: 1955,) وعرفها " على أنها عملية فعل اجتماعي مقصود تقوم به جماعات من الناس في مجتمع محلي بقصد أحداث تغيرات في أحوالهم الأقتصادية أو الأجتماعية او الثقافية أو البيئية " (عمران ،2003 :2) ،وبين آخر التنمية المحلية على أنها عملية تغير مقصود تتم نتيجة تخطيط وسياسة مرسومه بهدف الوصول الى اهداف معينه في حدود الاطار العام لخطه الدولة (عبد ربه ، 2009 :35) ، ويشير للتنمية المحلية على أنها "نشاط داخل القطاع المجتمعي ونهج مميز للعمل من أجل التنمية الأجتماعية والأقتصادية والتنمية والتعمير ويشمل هذا النهج تمكين ودعم اعضاء المجتمع للعمل بشكل جماعي لتحسين نوعية حياتهم ومجتمعهم" (Hogan , 2011:6) ، وتعرف التنمية المحلية بانها "عملية الهدف منها تحسين نوعية الحياة بكافة شرائح المجتمع سواء لتحسين الظروف الصحية والاجتماعية والتعليمية والثقافية اضافة الى الاستغلال الامثل لأمكانيات المجتمع سواء كانت طبيبعية او بشرية "(رفيدة ، 2015 :192) .وترى الباحثة بأن تنمية المجتمع المحلي

هي عباره عن إسلوب للتعاون بين أبناء المجتمع الواحد من أجل النهوض به من جميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية أو الثقافية.

ثالثاً: - خصائص التنمية المحلية:-

هناك مجموعة من الخصائص التي تمتاز بها تنمية المجتمع المحلي أبرزها ما يأتي : (Riach ,2002 :13)(بالخير ،2005)

1- يشترك في عملية تنمية المجتمعات المحلية جميع الأفراد المستفيدين من هذه العملية .

2- أستغلال المواهب والخبرات المحلية لتحقيق التنمية المحلية مع أحترام الثقافات المجتمعية .

3- تهتم تنمية المجتمعات المحلية بكل شرائح المجتمع وليس جماعه أو فئه من الناس .

4- تعمل على إحداث تغيير إجتماعي وثقافي في المجتمع من خلال خلق دخول جديده تمكن اصحابها من العيش الكريم.

5- تنمية المجتمع عملية تعليميه لا تهتم بإنجاز المشروعات بقدر ما تهتم بتعليم الناس خطوات إنجازها وذلك من خلال رفع المهارات والقدرات الذاتية للأفراد.

6- ترسيخ اسس الديمقراطية في بناء المجتمعات .

7- اختلاف عمليات التمويل مع الاختلاف والتباين الموجود في هذه المجتمعات والذي يعود الى جذور تاريخيه واجتماعيه وثقافيه ..

8- وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلى والنهوض به إقتصاديا وإجتماعيا .

9- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تشارك في عملية تنمية المجتمع المحلي مثل الصحة والترفيه والتعليم.

10- تنمية المجتمع المحلي هي عمليه فرعيه تعني أنها تفاعل ديناميكي مستمر ومتجدد وهي موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني انها ليست عشوائية او تلقائية بل هي عملية ارادية مخططة والتخطيط هنا يقصد به التدبر والنظر للمستقبل(عبدالسلام عبد اللاوي، 2012 :55)

11- تتضمن تقديم مساعدات فنيه من قبل الجهات الحكومية والتطوعية (عمران ،2003 :2)

رابعاً : - أهداف ومبادئ تنمية المحلية:-

هناك مجموعه من الأهداف الرئيسة التي تهدف تنمية المجتمعات المحلية الى تحقيقها والوصول لها ، ومن أبرز هذه الأهداف ما يأتي : (صباح،2014 :128)

1- إعداد وتنشئة القادة والرواد في المجتمعات المحلية.

2 - توحيد الرأي العام في المجتمعات من خلال التفاهم وتوحيد الأفكار .

3- التنسيق بين عمل الأفراد والجماعات والمنظمات في المجتمع .

4- تحقيق الضبط الأجتماعي من خلال ايجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفه الفرد بحقوقه واجباته .

5- تهدف تنمية المجتمع المحلي إلى معالجة التخلف والتفكك ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة ليعم الانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود، أي إحداث تغيير مقصود في حياة الناس.الاقتصادية والاجتماعية .

6- الأرتقاء بمستوى الخدمات الموجوده في المجتمع المحلي.

7- تعزيز روح التعاون الإجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومه والنهوض بالبلاد.

8- تحقيق وعي أفراد المجتمع للتأثير في البيئة ومحاولة إستغلال جميع المصادر الموجودة استغلالاًيصب في مصلحة تنمية المجتمع المحلي .

9- تحسين أوضاع المجتمع الأقتصادية والإجتماعية والثقافية مع الأخذ بعين الأعتبار ايجاد الانسجام والتوافق بين هذا المجتمع المحلي والمجتمع القومي (عبد ربه،2013 :35).

ولغرض تحقيق الأهداف المذكوره لابد لتنمية المجتمعات المحلية أن تلتزم بمجموعة من المبادئ والأسس الرئيسة أبرزها ما يأتي : (هبه الله ، 2007: 27)

1- **التمكين :** يدور محور تنمية المجتمعات في استخدام القدرات لتمكين الناس للحصول على ظروف افضل بأنفسهم لذلك فإن تمكين المجتمع في سياسة تنمية المجتمعات من خلال إقرار المسؤولية الأجتماعية .

2- **الإقناع** : يعتبر إقناع المجتمع بقبول التغييرات عامل أساسي لنجاح عملية التنمية ولاسيما قبول بعض التضحيات التي تتم في أطار عملية التغيير كالتخلي عن العادات والتقاليد لتحقيق التنمية المستهدفة وإحداث تطور فكري للأفراد، فلابد من تهيئة المجتمع لإستقبال الوضع الجديد المترتب

عليه، وإن اقناع إفراد المجتمع ببرنامج معين أو مشروع تنمية هو الفاصل الرئيسي بين نجاح المشروع وفشله .

3- **الإرادة :** ان ارادة المجتمع تعمل على تحقيق المبادئ التي يقتنع بها فلا وسيلة للتنمية الا بأفراد المجتمع فهم الذين يصنعون التنمية ولا ضمان لأي مشروع دون مشاركة المستفيدين منه .وكذلك اصرارهم في بقاء المشروع وبذلك تظهر اهمية البشر في أنهم وسائل للتنمية فهم المعين الذي يصنعه بإرادته وابداعه باستمرار عملية التنمية وتوسيعها.

4- **المشاركة :** هي مبدأ اساسي للتنمية المجتمعية وهذا يعني الاستماع الى صوت الشعب ومساعدتهم على تطوير مجتمعهم الخاص بطريقة التي يريدون تطويره وهذا يعني ايجاد السبل المناسبة لإشراك الناس اذا اختاروا المشاركة وتعتمد التنمية المجتمعية في نهاية المطاف على الاشخاص المشاركين في تنميتها من مراحل التخطيط المبكرة وحتى الانتهاء وتشمل بعض المبادئ الهامه وهي : (Riach ,2002 :19)

أ- الاستماع .

ب- الاستجواب .

ج- احترام المعرفة المحلية .

د- استخدام المواهب المحلية .

5- **الاستدامة :** وهو مبدأ اساسي للتنمية المحلية وغالبا مايكون من الصعب تحقيقها عندما يتم ادخال التغيير على المجتمع ، [Riach , 2002 :19)]

6- **العدالة الاجتماعية :** أن جميع افراد المجتمع المحلي بغض النظر عن الثقافة او الدين او الجنس او العمر لديهم الفرصة للمشاركة بنشاط في مجتمعهم واتاحة وصول الشعوب الى المعلومات المقدمة بطرق يمكن ان تفهمها . (Riach ,2002:20) .

خامساً: - العوامل المؤثرة في تنمية المجتمع المحلي وأبعادها

هناك مجموعه من العوامل, والمقومات الأساسية التي تؤثر في التنمية المحلية بشكل كبير وفي مقدمتها ما يلي :(الجويد،2011:30)

1-عامل البيئة : هومن أهم العوامل التي تؤثر في عملية تنمية المجتمع المحلي وذلك إنطلاقاً من التحليل البيئي المعروف بالتحليل الأيكولوجي فأذا كانت البيئة متطورة كان التأثير على التنمية المحلية بصورة ايجابية والعكس صحيح.

2-الموقع الجغرافي : يعد هذا العامل من العوامل التي تؤثر على تنمية المحلية ويقصد به الموقع الذي تقع فيه أفراد المجتمع المحلي المتمثل في القرية المدينة البلدية فيكون تاثيره بشكل ايجابي اذا كان الموقع الجغرافي في المدن ويؤثر بشكل سلبي اذا كان الموقع الجغرافي في الارياف.

3-السكان : يعد السكان من العوامل الرئيسية المؤثرة في تنمية المجتمعات المحلية، فازدياد اعداد السكان فانه يؤثر بشكل ايجابي على تنمية المجتمع المحلي لان أرتفاع المستوى المعيشي وتحسن الرعاية الصحية يؤدي الى أنخفاض الوفيات وأرتفاع أعداد السكان .

4- العادات والتقاليد : تعد العادات والتقاليد من العوامل الفعالة في عملية تنمية المجتمعات المحلية، أذ أنها من الممكن ان تؤثر بشكل إيجابي في حالة تقبل المجتمع للتغيرات الحاصلة في المجتمع وتشجيعها والتعاون من أجل الوصول الى الهدف المنشود ،ومن الممكن أن تكون عنصرا سلبيا في حالة شيوع عادات وتقاليد بالية لا تتقبل التغيير نحو الأفضل ولا تشجع على التطور.

اما فيما يخص **ابعاد تنمية المجتمع المحلي** ،فهناك مجموعة من الأبعاد منها ما يرتبط بالحياة الأقتصادية والأجتماعية ومنها مايرتبط بالبيئة المحيطة والتكنولوجيا المتاحة ومن أبرز أبعاد تنمية المجتمعات المحلية : (هشام ،رضوان ،2013: 21)

1- **البعد الإجتماعي :-** يركز البعد الإجتماعي لتنمية المحلية على أن الفرد يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية و لهذا نجد أن التركيز على البعد الإجتماعي في التنمية أمر ضروري لأن توفير حياة اجتماعية متطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادتها، و عليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمعا متطورا ناميا و تتمثل هذه الأبعاد الإجتماعية في التعليم، الصحة، الأمن، السكن.. إلخ.

2- البعد البيئي :- يركز البعد البيئي للتنمية في أي مجتمع محلي على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك و الاستنزاف أما في حالة تجاوز

تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، و على هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة .

3- البعد الإقتصادي :- تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصاديا، و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي و لهذا نجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المتحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع المحلي الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل المحلية من الطرقات و المستشفيات و المدارس.. إلخ، هذه الهياكل القاعدية التي تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك المجتمع و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار بهذه المنطقة.: (غربي،2010 :8)

4- **البعد التكنولوجي :** تعد التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية وذلك للايجابيات التي ترافقها ولتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهيه للأنسان الا أن التكنولوجيا تعتبر سلاح ذا حدين فبالرغم من الإيجابيات التي تصنعها تحت إمرة الإنسان فهناك سلبيات تجعلها تعد التهديد الأول على حياته وخاصة بالنسبه للأضرار التي تؤثر على البيئه، فالتنمية المحلية تسعى الى إستخدام تكنولوجيات أنظف والتقنيات الصديقة للبيئة عبر التخلص التدريجي من المواد الكيمياوية الضارة بالانسان والبيئة الموارد الطبيعية والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة .ومن أجل توضيح أبعاد التنمية المحلية سوف نقوم بتوضيحها كما في الجدول (2) .

جدول (2)

ابعاد التنمية المحلية

البعد الأقتصادي	البعد الأجتماعي	البعد البيئي	البعد التكنولوجي
تزويد المجتمعات المحلية بعوائد مالية	تحسين جودة الحياة	تقليص انبعاث الغازات	استخدام التكنولوجيا الحديثة
الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات	تخفيض وطأة الفقر	الحفاظ على الموارد المحلية	تقليل الضغوطات التي تصيب الأشخاص
نقل التكنولوجي	تحقيق العدالة الاجتماعية	توفير المنافع الصحية	تحقيق الرفاهية للإنسان

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على ما ذكر في الابعاد.

سادساً :- استراتيجية تنمية المجتمع المحلي

1- استراتيجية تنمية المجتمع المحلي :-

هناك جمله من الأستراتيجيات المتبعة لأتمام عمليه التنمية في المجتمعات المحلية تختلف باختلاف البيئة والطبيعة الجغرافية والسكانية لكل مجتمع ومن أبرز هذه الاستراتيجيات ما يأتي:.(الكنز، 32:2009)

أ- استراتيجية المحافظة على الوضع القائم والاعتماد على جهود افراد المجتمع نفسه مع المساهمة الجماهيرية والمساعدات الخارجية لوضع الخطط المطلوبة.

ب- الإستراتيجية الثورية وتمثل هذه الإستراتيجية بعـــــدم الاكتراث بالتوازن الاجتماعي ومحاولة الحفاظ عليه، فوفقا لهذه الاستراتيجية فان البرامج التنموية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق الكفاح والتفاعل .

ج- إستراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية ،وتنصب على مختلف عمليات التنشئـــة الاجتماعية وتعتمـــــد أساسا على مجموعة من البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك وتغيير الأدوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية التقليدية.

د- إستراتيجيــة العملية الرشيدة تعتمد هــذه الأســتراتيجيه علــى نشر التعليم العام ، واجراء البحوث العلمية المتعلقة لحل مشاكل الناس في حياتهم اليومية ونشر نتائجها على الناس.

سابعاً:- معوقات ومقومات تنمية المجتمع المحلي:-

1- المعوقات : هناك عوامل كثيره تعيق عملية التنمية المحلية وتعمل على تعثرها كالعوامل الثقافية والأقتصادية والأجتماعية والسياسية والأدارية بالأضافة الى المتغيرات المستحدثة وتغيرات والمناخ ومن هذه المعوقات ما يأتي : www. attoublog.com

أ- اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية : لا يمكن تحقيق التطور التكنولوجي دون تنمية التعليم والتدريب أو الذهاب الى تنمية المدينة دون تنمية الريف فيجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية .

ب- معوقات قيميه : تلعب القيم الثقافية دورا فعالا في التنمية المحلية اذ أن تراجع المستوى الثقافي ينعكس بصورة سلبية على التنمية المحلية بإعتباره عاملا محوريا في توجيه السلوك والدوافع . وتأتي أهميته البالغة في تكوين البناء الأجتماعي والأقتصادي وذلك لأن القيم تعتبر الركيزة الأساس للتنمية المحلية .

ج - معوقات ادارية : تتمثل هذه المعوقات في تعقيد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وإنتشار اللامبالاة والسلبية وسيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وصعوبة التنسيق بين الوحدات الأدارية والأجهزة التقليدية القائمة فضلا عن نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة وعدم قدرة القادة على تحمل مسؤوليات التنمية المحلية

ه - معوقات سياسية : معظم المجتمعات المحلية تتميز بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية ومن هذه الخصائص منها ما يأتي :

*- تفتقر معظم المجتمعات المحلية الى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها بسبب ضعف مستوى اعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في ادارة مقاليد التنمية المحلية .

* - سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية أتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية .

*- تمركز القوه السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية المحلية.

*- النقص الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لسير عمل هذه المجالس أدى الى انعدام ثقة المجتمع المحلي في هذه المجالس .

2- **المقومات:** ان تنمية المجتمعات المحلية تحتاج الى مجموعه من العناصر والمقومات التي لابد من وجودها ويمكن ايجاز ابرز هذه المقومات بما يلي:(بالخير،2006: 42)

أ- التغيير البنيوي ان تنمية المجتمع المحلي تؤدي الى تغيير في بيئة المجتمع، ويقصد بالتغيير البنيوي ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديده تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع وهو الذي يرتبط بالتنمية الأقتصادية والأجتماعية.

ب- الإستراتيجية الملائمة : ويقصد بها الإطار العام والخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حاله التخلف الى حاله النمو الذاتي وهذه الاستراتيجية ضرورية لكل عمل وخط تنموية وتحدد الإستراتيجيات وفق الامكانات وعناصر القوة المتاحة في المجتمع المحلي .

ج- الدفعة القوية على المستوى الوطني : تمتلك الحكومات في معظم البلدان النامية امكانيات التغيير وهي المسؤولة عن ضمان المستويات المعيشية للأفراد واحداث الدفعة القوية اذ إن إحداث تنمية محلية يتطلب دفعة قوية والتي تتطلب قوة مدربة لتغطية احتياجات التنمية وان خروج المجتمعات النامية من المستويات المختلفة فلابد من حدوث دفعة قوية التي يكون بمقتضاها الخروج من حاله الركود والدفعات ضرورية لإحداث تغيرات في المجتمع ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن اذ يمكن ان تحدث الدفعة القوية في المجال الأقتصادي والأجتماعي تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد وجعل التعليم الزاميا ومجانيا بقدر الامكان والتوسع في مشروعات الأسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات .

ثامناً :- مؤشرات التنمية المحلية : -

هناك عدة مؤشرات لقياس تنمية المجتمع المحلي ، البعض منها ما يتعلق بالجانب الإقتصادي والبعض الآخر بالجاني الإجتماعي وكما يأتي :(هشام، بن بو بكر رضوان،2013 :25)

1- **المؤشرات الإقتصادية** :

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : هو أحد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى التنمية البشرية في أي مجتمع ،وعلى الرغم من أهمية هذه المؤشرات الأ أنه غير دقيق في قياس مستوى التنمية البشرية بسبب حلات سوء توزيع الدخل التي من الممكن أن تحصل ولاسيما في البلدان النامية التي يستحوذ فيها فئه قليلة من السكان بنسبه كبيره من الدخل القومي .

ب– الفقر : يتم اللجوء عادة الى معيا ر خط الفقر لمعرفه نسبه السكان اللذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم فإذا تمكنت الدولة من تقليل نسبه الفقر فهذا يعني مؤشرا لنجاح التنمية وبالعكس.

ج – معدل البطالة : تعتبر البطالة هدرا للموارد الكبيرة التي أستثمرها المجتمع في تعليم الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً لأنها تسهم في فقدان وتدهور الأمكانيات الخاصة بمستوى المهارات التي يتعلمها الشباب سواء في برامج التعليم أو التدريب أو أثناء العمل بالإضافة إلى فقدانهم الثقة في قدراتهم أو إمكاناتهم في الحصول على عمل, وبالتالي تسبب ما يسمى بالحرمان الأجتماعي لهؤلاء الشباب حيث أنهم لا يشاركون في الأنشطة التي يمارسها بقية أفراد المجتمع ويحرمون من التفاعل الأجتماعي المرتبط بالتواجد في مكان العمل ويؤدي هذا الحرمان إلى حالة من التفكك أو التحلل الأجتماعي التي تقود إلى أمراض اجتماعية تؤثر على المدى الطويل على صحة البنيان الأجتماعي والأقتصادي والسياسي لأي دولة, مثل انهيار القيم والمعايير الأجتماعية وانتشار اليأس والضغوط والأنطواء, وينتج عن أثر البطالة على التنمية المحلية ذلك الأجرام كالقتل والأعتداء ووجد ان 96% ممن يقدمون على الأنتحار هم من العاطلين عن العمل .

2- **المؤشرات الإجتماعية**

أ-عدد السكان لكل طبيب :يقيس هذا المؤشر على مدى توافر العدد الكافي من الأطباء لتقديم الرعاية الصحية للسكان فكلما قل العدد من السكان لكل طبيب دل ذلك على مدى إمكانية تحسين الوصول الى الرعاية الصحية المناسبة وارتفاع مستوى التنمية المحلية .

ب-امد الحياة : هو العمر المتوقع للفرد عند ولادته حيث يصل عمر امد الحياة في اليابان الى (82) سنه فالدولة التي يرتفع فيها امد الحياه للفرد هذا يدل على ارتفاع مستوى التنمية.

ج- معدل النمو السنوي للسكان :إذا ازد معدل النمو السكاني في الدولة عما هو متوافر للسكان من خدمات ومتطلبات الحياة الأخرى فهذا يعني عدم تحقيق التنمية لأهدافها كما هو الحال في معظم الدول النامية ,أما إذا استطاع الفرد الحصول على ما يحتاجه من خدمات فهذا يدل على تحقيق التنمية لأهدافها .

د-معدل معرفة الكتابة والقراءة بين البالغين: هو النسبة المئوية للأشخاص البالغين من العمر 15سنه فأكثر اللذين لا يستطيعون قراءة أو كتابة جمله بسيطة وقصيرة فيعبر عن مدى إنتشار الإمية في المجتمع اذ كلما قلت النسبة في الدول دلالة على إرتفاع مستوى التنمية الإجتماعية .

الفصل الثالث

الجانب العملي للدراسة

دور التمويل المتناهي الصغر في معالجة مشكلة البطالة

المبحث الاول

أثر التمويل المتناهي الصغر في معالجة مشكلة البطالة في الأقتصاد السوداني

أولاً : نبذه مختصره عن الاقتصاد السوداني :

مر الأقتصاد السوداني منذ استقلاله بعدة مراحل تطور من خلالها النظام الأقتصادي بمختلف جوانبه وكان لهذا التطور أثر واضح على الأقتصاد . فبعد الاستغلال سارت الحكومة السودانية على نفس نمط الأستعمار البريطاني الذي كان يحكمها قبل الاستقلال ولم يحدث أي تغيير جوهري في النظام الأقتصادي كما أعتمد الاستعمار البريطاني على بناء هيكل اقتصادي احادي يعتمد فقط على القطاع الزراعي والذي ركزت فيه عللى انتاج القطن كمحصول رئيسي والذي أسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الأجمالي وبذلك تعتمد اقتصاديات السودان على الزراعة وهذا يؤكد ان صادرات البلاد تكون من منتجات الزراعية الأولية المواد الخام (وراق ،2015 :13) فالمعروف تاريخيا ان القوة الاستعمارية التي كانت تحكم السودان قبل إستقلال عملت على بناء هيكل اقتصادي آحادي يعتمد بدرجة كلية على قطاع انتاج أولي هو القطاع الزارعي وركزت فيه على إنتاج القطن كمحصول نقدي رئيسي يصدر الي بريطانيا ليستخدم كمدخلات إنتاج المصانع النسيج البريطانية حيث قامت على بناء مشروع الجزيرة الذي يعتبر كأكبر مشروع اقتصادي في السودان اذ كان النظام الاقتصادي السوداني انذاك كان نظاما تبعيا وبدلا من ان تقوم الحكومة السودانية على اعاده بناء الهيكل الأقتصادي السوداني على أساس التعدد والتنوع لينمو ويزدهر عادت الى تبني نظام الأستعمار البريطاني .

وخلال عقد الستينات من القرن الماضي قامت على النموذج الرأسمالي الغربي الذي ركز على الأستثمارات التي تسهم وترفع الارباح الى أقصى حد ممكن فقد كان الاعتماد على البرامج والخطط التي تتبع مشروعات القطاع الزراعي بحكم توفر المواد اللازمه لأنجاح تلك المشروعات .أما القطاع الصناعي قد فشل في تحقيق هيكل أ لاقتصادي السوداني ويعود ذلك الى عدة عوامل أبرزها التعقيد والروتين والبيروقراطيه الحكومية التي تحكم القطاعات حيث لم تكن هذه القطاعات بأحسن حال في تلك العقبات التي تشمل (النقل .الاتصالات . الطاقة .التصنيع الغذائي .المصارف وغيرها).

أما في عقد السبعينيات والثمانينات لقد أدخل النظام الأقتصادي الموجه القائم على التدخل الحكومي والتخطيط المركزي ولقد أدى هذا الى حدوث مشكلات أقتصادية كبيرة أبرزها تفاقم الديون الخارجية بشكل كبير نتيجة الأعتماد على القروض الخارجيه لتمويل مشروعات داخلية ذات عائد منخفض وأدى في نهاية المطاف الى فشل الأمر وعدم القدرة على الأنتاج وسواء تلك القروض ومن

جانب آخر قد تراجع الأنتاج بشكل منخفض أثر بصوره سالبة على نمو الناتج المحلي الأجمالي وأدى الى حدوث جمود في الأستثمارات وارتفاع تكلفة الأنتاج وهجرة رأس المال وارتفاع التضخم والبطالة وأدى الى تدهور العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية ادى الى حدوث عدم التوازن الداخلي والخارجي .

أما في حقبه التسعينات والتي تعتبر الحقبة الرئيسية والمرحلة الحاسمة في تغيير المسار التاريخي في الأقتصاد السوداني حيث قامت بتطبيق سياسات التحرير الأقتصادي وأعتماد منهج اقتصاد السوق كنظام اقتصادي حر وقد تطلب ذلك الاقتصاد الى تقليص التدخل الحكومي في الاقتصاد والاعتماد على السياسات وتنفيذ برنامج الخصخصة ضمن بيع وتصفية معظم المؤسسات والهيئات الأقتصادية الحكوميه حيث أدى الى تحريك ذلك الجمود الذي أصاب القطاع السوداني خلال الستينات والسبعينات والثمانينات وكسر الأحتكار وتحرير الأقتصاد وفتح المجال بالقطاع الخاص لتحقيق الأقتصاد .

خلال القرن الحادي والعشرين طبق النظام الأقتصادي السوداني أستراتيجية الأصلاح الهيكل الاقتصادي الشامل أدى ذلك الى حدوث تحسن وأستقرار واضح من بداية القرن الى هذا اليوم .حيث انخفضت معدلات التضخم الى مستويات متدنية وأستقرار سعر الصرف ونمو الأنتاج المحلي ألأجمالي وقد أرتفع وساعد هذا التحسن على دخول النفط ضمن المكونات القطاعيه للأقتصاد السوداني في عام 1998 ودخوله ضمن هيكل الصادرات في سنه 1999(ابراهيم ،2014 :9-10).

ثانياً: ويمكن إستعراض بعض المؤشرات الأقتصادية كسمات للإقتصاد السوداني للوصول الى المتغيرات الأساسية:

الناتج المحلي الاجمالي في السودان :

لقد شهد السودان العديد من التقلبات والاضطرابات الأقتصادية والسياسية في الفترات الثمانينات والتسعينات والقرن العشرين ويمكن توضيح ذلك من خلال :

أولاً / فترة الثمانينات (1980-1989): خلال هذه الفترة الاقتصادية شهدت السودان اضطراب اقتصادي وسياسي جعلت الموارد الاحصائيه اما ان يصعب الحصول عليها اوغير موثوق بها اذ خضع السودان في عام 1980 لاضطرابات سياسيه هزت مؤسساته واذبدات الحرب الأهليه في عام 1983 بتكلفة 11مليون جنيه استرليني في اليوم الواحد اذانخفض الناتج المحلي الاجمالي خلال

الفتره اما في الفتره 1986-1989 ارتفع الناتج الى 6742.9-8361.9 على التوالي وهذا يعني ان هناك زياده رأسماليه في الأقتصاد .

ثانياً / فترة (1990 - 2007) : خلال التسعينات بقيت الفوضى الاقتصاديه كما هي وكان من أهم أسباب هذا الفوضى هي تكلفة الحرب الأهليه وحكومه غير جديره وعدم تساقط الأمطار أسباب مناخيه ايضا .عدم توفر الغذاء بسبب الحروب حيث ادى ذلك الى حدوث ارتفاع كبير مابين 1990-1999 1353.63-7940.5 ومن ثم ارتفع الناتج المحلي الاجمالي مابين 2000-2007 من 1467.14 -106527 (حسب الله ،2015 :33-34)

جدول (3)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجاريه والثابته للفترة 2005- 2016

السنوات	الناتج المحلي الأسعارالجارية	معدل النمو%	الناتج المحلي الأجمالي الاسعار	معدل النمو%
2005	83298.0	/	83298.0	/
2006	96611.5	9.9	83077.8	-0.3
2007	106527.0	10.9	36302.6	-56.3
2008	124609.1	6.4	37151.9	2.3
2009	135659.0	5.9	36344.6	-2.2
2010	162203.9	5.2	38466.5	5.8
2011	186689.9	1.9	37512.2	-2.5
2012	243412.8	1.4	36065.6	-3.9
2013	342803.3	4.4	37207.9	3.2
2014	471295.4	2.7	37364.9	0.4
2015	582936.7	23.7	39531.0	5.8
2016	693514	18.9	44281.2	12.0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : 1 - الجهاز المركزي السوداني للإحصاء لسنوات متعددة.
2 - بنك السودان المركزي – أدارة الأحصاء .

نلاحظ من الجدول (3) بأن الناتج المحلي الأجمالي بالأسعارالثابتةمتذبذب خلال الفتره 2005 - 2015 ،وذلك يعود الى التكييف الهيكلي المفروض من قبل المنظمات وفي مقدمتها صندوق النقد

الدولي ،وعاد الى الأرتفاع عام 2016 فبلغ (44281.2) مليون جنية . ومن اجل تتبع الأتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي الأجمالي خلال مدة البحث، يمكن الاستعانة بالشكل البياني (2)، وكما يأتي: .

شكل (2) اتجاة تطور الناتج المحلي الأجمالي في السودان للفترة 2006- 2016

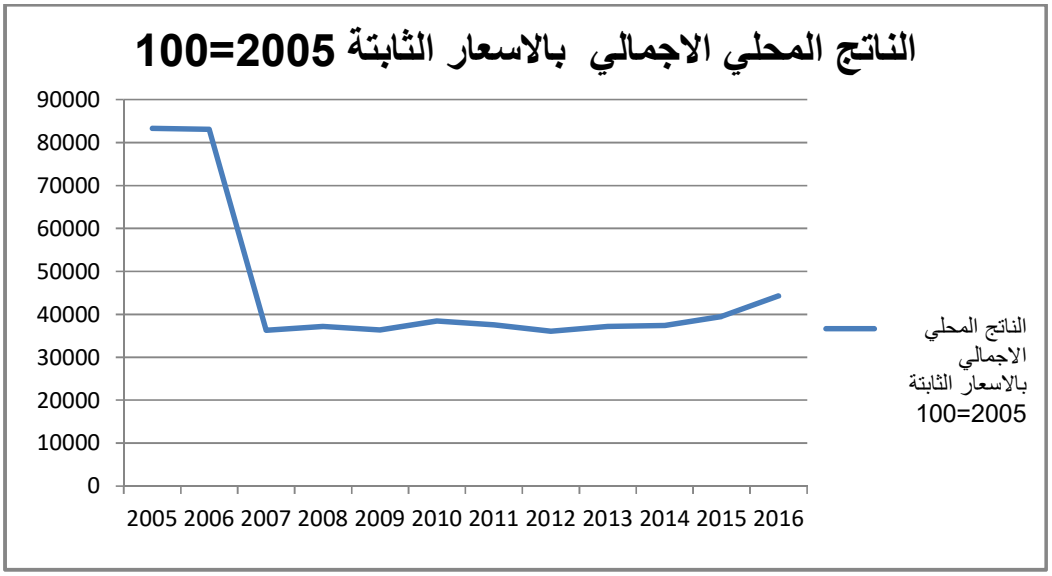

المصدر : من أعداد الباحث بالأعتماد على الجدول (3) بأستخدام برنامج Excel.

يتضح من الشكل (2) بأنه شهد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة أنخفاضا وذلك يعود الى التكييف الهيكلي المفروض على السودان .

ثالثاً : البطالة في الاقتصاد السوداني :-

تعرف البطالة على انها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لايتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل رغم انهم راغبون وقادرون على القيام به .وعرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى ،تمثل البطالة احدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم رغم اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الأقتصاديه والسياسيه وتنتج مشكله البطاله من اختلال سوق العمل لأعتبارات تتعلق بجانبي الطلب والعرض .والبطالة ليس لها شكل واحد بل لها أشكال وأنواع متعددة مثل كما يأتي : (نجيب ،2016 : 3) .

ويعاني السودان كغيره من الدول النامية من تفاقم معدلات البطالة خصوصا وسط الشباب من الجنسيين حيث نجدهم اكثر الفئات التي تنتشر في وسطها البطالة بصورة واسعة اذ زادت نسبة البطالة في وسط الشباب والخريجين عقب التحول لمنهج الاقتصاد الحر (التحرر الأقتصادي) بجانب سياسات اعادة الهيكلة والخصخصة وبالتالي ادت الى تزايد نسبة البطالة لم يسلم القطاع الخاص من تلك السياسات فشكل عبأ ثقيلا بفقدان عدد العاملين .وبالاضافة الى الهجرات من الريف الى المدن .

وقد عمل السودان على أستيعاب هذه المشكلة وتذليلها منذ مطلع الستينات من القرن الماضي اذخصصت الحكومة بندا في الميزانيه لأستيعاب الخريجين يسمى (بند محاربة البطالة) .امافي عقد الثمانينات شهد السودان محاولات عديده لمعالجة مشكلة البطالة التي برزت بين الخريجين لاسيما خريجي كليات الزراعية فقد قامت الحكومة بتوزيع أراضي زاعية لهم من أجل تشجيعهم ومساعدتهم على أيجاد فرص العمل ، الأان عدم توفر الدعم المالي الكافي وضعف القدرات الأدارية لهؤلاء الخريجين حالت دون نجاح هذه التجربة ، وفي عقد التسعينات عملت الحكومة ايضا على دعم الأسر المنتجة من أجل التخفيف من هذه البطالة ، وكان ذلك من خلال منح القروض الميسرة لهم ومساعدتهم على أمتلاك وسائل الأنتاج في مجالات تخصص كل واحد منهم . (محمد،2012 : 10-11). والجدول (4) يبين تطور معدلات البطالة في السودان للفتره 2007- 2016

جدول (4)

يبين معدلات البطالة من 2007 – 2016 نسب مئوية

السنوات	معدلات البطالة %	السنوات	معدلات البطالة%
2007	16.8	2012	14.8
2008	16.0	2013	15.2
2009	14.0	2014	19.8
2010	13.7	2015	21.6
2011	12.0	2016	20.6

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات لسنوات مختلفة

يتضح من الجدول(4) تراوحت معدلات البطالة بين أدنى مستوى لها عام 2011 والبالغة 12.0 % وأعلى مستوى لها عام 2015 والبالغة 21.6% والسبب في ذلك يعود الى مجموعة من الأزمات السياسية والأقتصادية التي عصفت في هذا البلد خلال تلك الفترة .

رابعاً: واقع التمويل المتناهي الصغر في السودان :-

بدأ التمويل المتناهي الصغر في السودان منذ فتره طويلة من الزمن اذ قام بتسليف المزارعين مبالغ نقدية على أن يتسلم منهم (مقابل هذا المبلغ) محصول زراعي في نهاية الموسم (ذره ،سمسم ،وغيرها من المحاصيل) وهو مايعرف بنظام (شيل) وكان ذلك قبل تطبيق الصيغ الاسلامية في النظام المصرفي الاسلامي في عام 1948 .اما من حيث العمل المصرفي فقد اتبع النظام الاقتصادي السوداني من خلال اصدار السياسات التمويلية منذ تسعينيات القرن الماضي الى تخصيص نسبة من سقوفات البنك المركزي السوداني للشرائح الفقيرة ذات الدخل المنخفض واعطائها اسماء كالأسر المنتجة وصغار الحرفيين اذ كانت النسبة المخصصة لهذا الغرض هي(5%) وارتفعت الى 10% في عام 2010 وتهدف هذه الآلية الى رفع مستوى الدخل لدى الافراد الفقيرة قد أنشأ وحده البنك السوداني المركزي عام 2007 وحدة التمويل الأصغر بغرض تحقيق الأهداف التاليه (مسند،مركز البحوث والنشر والاستشارات :9)(النيل ،2011 :7)

1- تطوير قطاع التمويل المتناهي الصغر

2- تنظيم ورقابة مؤسسات التمويل المتناهي الصغر

3- اعداد برامج للتمويل حسب المواصفات العالمية وتنفيذ برامج تدريبية على هذه البرامج عبر مؤسسات التدريب المتخصصة .ومن بين الخطوات البارزه التي قامت بها الحكومة السودانيةفي تطوير التمويل المتناهي الصغرهي أنشاء مجموعة من البنوك المخصصة بهذا القطاع والتي من أبرزها مايأتي :(مسند،مركز البحوث والنشر والاستشارات :9)(النيل ،2011 :7)

1-البنك الزراعي : انشأ هذا البنك في عام 1957 لتحقيق التنمية الريفية .

2- بنك فيصل الأسلامي: انشأعام 1978لتمويل الأسر الفقيرة .

3- بنك الاسلامي السوداني : انشأعام 1983 الذي اهتم بالتمويل المتناهي الصغر من خلال انشائه لفرع متخصص في هذا المجال .

4- بنك العمال الوطني: انشأعام 1988 لتمويل المشروعات التنمية الأقتصادية وتمويل الحرفيين .

5- تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية: انشئ هذا المصرف في عام 1974بهدف تنمية الوعي الأدخاري وجمع المدخرات وأستثمارها في مجال التنمية .وقد عملت هذه المؤسسات التمويلية

على تقديم القروض الصغيرة والتمويل المتناهي الصغر للقطاعات الأنتاجية والأسر الفقيرة للفترة (2007 - 2016) .

مؤسسات التمويل المتناهي الصغر:

1- بنك الإبداع للتمويل المتناهي الصغر
2- المؤسسه أو الشركه الوطنية لتطوير التمويل المتناهي الصغر
3- مؤسسة الصناعات الصغيره
4- شركة المثال لخدمات التمويل المتناهي الصغر
5- بنك الأسرة
6- الوطنية للتمويل المتناهي الصغر في الخرطوم
7- مؤسسة التنمية الإجتماعية
8- مؤسسة المعايشيين
9- الشباب للتمويل المتناهي الصغر
10- براعة التمويل المتناهي الصغر
11- شركة الأنعام
12- شركة سواعد
13- شركة الأمل

والجدول الآتي يبين معدلات التمويل المتناهي الصغر في السودان :

جدول (5)

التمويل المتناهي الصغر في السودان للفترة 2007- 2016 مليون جنية

السنوات	حجم التمويل المتناهي الصغر	السنوات	حجم التمويل المتناهي الصغر
2007	141	2012	2
2008	145.500	2013	1.546

2009	1.525	2014	2.055
2010	244.5	2015	2.692
2011	350.3	2016	2.9

المصدر: التقارير السنوية للبنك السودان المركزي للفترة من 2007- 2016.

يبين الجدول (5) ان معدلات التمويل تزايدت للفترة 2007- 2011 من141 مليون جنيه سوداني في سنة 2007 الى 350.3 مليون جنيه سوداني ويعود السبب وراء هذا التزايد الى تحسين الوضع الاقتصادي ودخول النفط ضمن الصادرات السودانية الى جانب تطور القطاع الزراعي والذي انعكس على تحسن التمويل بشكل عام والتمويل المتناهي الصغر بشكل خاص ، مما رفع من دخول الافراد, أما في عام 2012 عادت معدلات التمويل الى الانخفاض بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الاراضي السودانية وانفصال جنوب السودان في 7يوليو 2011 ممادى الى انخفاض معدلات التمويل الممنوحة وهذا الانخفاض ادى الى تزايد معدلات البطالة وعدم توافر العمل لتشغيل الافراد، وفي عام 2016 ارتفعت مبالغ التمويل المتناهي الصغر الممنوحة للأفراد نتيجة استقرار الوضع الاقتصادي .

خامساً : قياس دور التمويل متناهي الصغر في معالجة مشكلة البطالة :-

بعد ان استعرضنا التطور التاريخي للاقتصاد السوداني وأبرز ملامحه وحجم التضخم والتطور المالي المصرفي هنا سنوضح دور هذا التمويل المتناهي الصغر في معالجة مشكلة البطالة والتقليل منها وهل فعلا ان التمويل المتناهي الصغر يساهم في التقليل من هذه البطالة .

جدول (6)

يبين الأثر الإحصائي بين التمويل المتناهي الصغر في معالجة مشكلة البطالة

المتغير	حجم التمويلX		قيمة (f) المحسوبة	قيمة(t) المحسوبة	معامل التفسير (R^2)	معامل الارتباط (R)
	A	B				

المستقل / المتغير التابع						
البطالة Y	14.055	0.002	19.69	4.438	0.71	- 0.84

المصدر:- من أعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الحاسبة spss

أ- بلغ معامل الارتباط (R) بين حجم التمويل المتناهي الصغر(x) والبطالة (y) (0.84 -) أي أن زيادة التمويل المتناهي الصغر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى أنخفاض البطالة.

ب- بلغ معامل التفسير (R^2) (0.71) والذي يفسر أن حجم التمويل المتناهي الصغر يفسر(0.71%) من المتغيرات التي تطرأ على البطالة .أما النسبة المتبقية (29%) فأنها ترتبط بعوامل أخرى غير داخلة في النموذج . ج- يظهر من معادلة الأنحدار الآتية:-

$$Y= a+ bx$$

$$Y=14.055+ 0.002x$$

إنّ قيمة معامل الأنحدار هي (0.002) والحد الثابت (14.055) أن أي تغيير بمقدار وحده واحدة من التمويل المتناهي الصغر سيؤدي الى تغيير البطالة نسبة 0.002 بمعنى أن التمويل المتناهي الصغر تأثيرا معنوياً على حجم البطالة في سودان أي بمعنى أن النموذج معنوي .

المبحث الثاني

أثر التمويل المتناهي الصغر في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني

أولا: نبذة مختصرة عن الاقتصاد الفلسطيني :

ان للاقتصاد الفلسطيني خصوصية ميزته عن باقي الاقتصادات في البلدان العربية ، أذ فقد قاعدته الإنتاجية نتيجة نكبة عام 1948 وأنعكس علية تأثير الأوضاع السياسية الجديدة، وخصوصاً في الضفة الغربية عبر الحاقها بالنظام الأردني ،وفي قطاع غزة عبر الوصاية عليها ،ولهذا وجب التكيف مع هذه الأوضاع الجديدة. قام الاحتلال الإسرائيلي عام 1967بفرض سلسلة من القيود، ابرزها مصادرة الأراضي ، وأنشاء مستوطنات، والأستيلاء على المعابر البحرية والجوية ونتيجة لذلك تراجعت القدرة على النمو والتطور . ومع توقيع اعلان المبادئ في اتفاقية اوسلو، اعطى بداية جديدة لمراحل تطور الاقتصاد الفلسطيني ،أذ بدأت الحكومة الإسرائيلية بفرض قيود جديدة تتناسب مع طبيعة هذا التطور ، إذ تم فرض ضرائب كبيرة على القطاع الزراعي والصناعي والخدمي والتي قيدت من الاستيراد والتصدير .وان المنح والمساعدات الخارجية التي كانت تأتي الى السلطة الفلسطينية من الدول سواء كانت عربيه أو اجنبية ساعدت على تخفيض معدلات الفقر والبطالة وزياده الناتج المحلي ونهوض الواقع الاقتصادي وقد تنوعت المنح والمساعدات لدعم الموازنة وإقامة المشاريع فضلاً عن مساعدة المجتمع المدني حيث بلغت المساعدات التي وصلت الى الحكومة الفلسطينية من عام 1993-2011 ما يقارب 17 مليار دولار امريكي ومن مصادرها مختلفة ضمنها من الدول العربية الاوربية وأمريكا الشمالية فضلاً عن الدول الآسيوية وجهات ومنظمات اخرى مختلفة. (الديراوي، 2014 :388-389) (اشتيه،2004 :79).

ثانياً: يمكن استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية كسمات الاقتصاد الفلسطيني للوصول الى المتغيرات الأساسية :

الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين :

يعد الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة ، وان تحليل نمو الناتج وهيكلة الاقتصادي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها ، اذ أنه يعكس أهم تحركات النشاط والاقتصادي في العام الحالي مقارنه مع الاعوام السابقة ومدى تقدم

النشاط الاقتصادي ،أما فيما يخص الاقتصاد الفلسطيني فقد شهد منذ استلام السلطة الفلسطينية لمهامها في سنة1994 تغيرات جذريه في مساره التنموي (قديح ،2015: 57-56) .

والجدول(7) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين من الفترة 2005- 2016 .

جدول (7)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في فلسطين خلال المدة 2005- 2016

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجاريه (مليون دولار)	معدل النمو%	الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة* (مليون دولار) سنه الأساس 2005	معدل النمو%**
2005	4831.8		4831.8	
2006	4910.1	1.6	4728.5	- 2.1
2007	5505.8	12.1	5205.2	10.1
2008	6673.5	21.2	5741.5	10.3
2009	7268.2	8.9	6,085.1	6.0
2010	8913.1	22.6	7192.9	18.2
2011	10465.4	17.4	8209.2	14.1
2012	11279.4	7.7	8608.4	4.9
2013	12476	1006.	9360.5	8.7
2014	12765.8	-89.7	9415.1	0.6
2015	12673.5	-0.7	9214.8	- 2.1
2016	13425.7	5.9	9782.9	6.2

المصدر : - الجهاز المركزي الأحصائي الفلسطيني .

***الأسعار الثابتة تم احتساب قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من قبل الباحثة باستخدام المعادلة التالية:- الناتج الملي بالأسعار الجارية لكل سنة /أرقام القياسية لأسعار المستهلك *100) بتثبيت سنة الأساس 2005 .**

**** تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحثة باستخدام المعادلة التالية: (لرقم القياسي لسنة لاحقة – الارقام القاسية لسنة السابقة/ السنه السابقة*100) .**

يتضح من الجدول (7) بأن الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بلغ (4831.8) مليون دولار عام 2005, وقد أسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي حدثت عام 2011-2013 اذ بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الثابتة (8209.2) مليون دولار أمريكي عام 2011بمعدل نمو (14.1%) مقارنة مع عام 2010الذي بلغ (7192.9) مليون دولارف ي حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 الى (9360.5) مليون دولار، وبقيت معدلات الناتج المحلي مرتفعة الى ان وصلت عام 2016 الى (9282.9) مليون دولار بمعدل نمو بلغ (6.2%) مقارنة مع معدل نمو(-0,7 %) عام 2015 ، ويعود هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الى المساعدات والمنح التي تقدم من الدول الأخرى العربية والأجنبية . ومن أجل تتبع الاتجاه الزمني لتطور الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين سوف يتم تحويل الجدول المذكور الى شكل بياني وكما في الشكل (3)

شكل (3) يبين اتجاه تطور الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين للفترة 2005- 2016

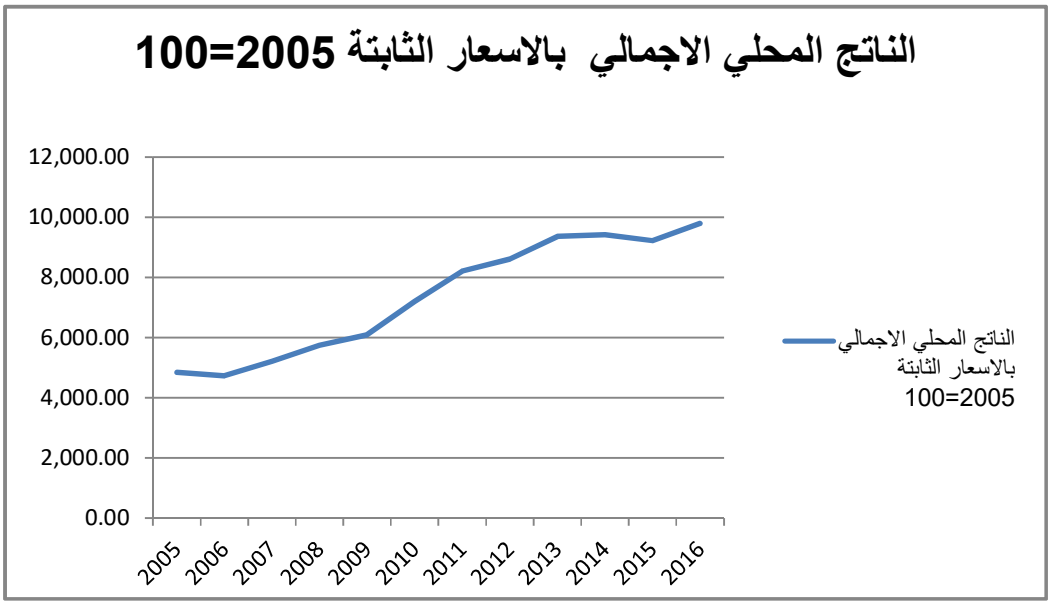

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (7) باستخدام برنامج excel

يتضح من الشكل البياني (3) بأن هناك تطور مستمر وتزايد ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين اذ بلغ (4831.8) مليون دولار عام 2005 وأستمر هذا الارتفاع الى عام 2016 وذلك بفضل الإصلاحات المالية والاقتصادية التي شهدتها السلطة الفلسطينية .

ثالثاً : البطالة في الاقتصاد الفلسطيني :-

عانى الاقتصاد الفلسطيني منذ انشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م على أثر اتفاقية أوسلو من ارتفاع معدلات البطالة ، اذ برزت مشاكل عديده مثل عجز الحساب الجاري وارتفاع حدة الدين العام وأعباءه والفقر والبطالة اذ تعتبر البطالة من المشاكل الأكثر تعقيدا في الاقتصاد الفلسطيني كونها مازالت مرتفعة بسبب الممارسات الإسرائيلية التي سببت تشوهات واختلالات هيكلية أساسية في البنيه الاقتصادية والاجتماعية حيث اعتمدت اسرائيل على جعل المناطق المحتلة مصدرا للأيادي العاملة الرخيصة المستخدمة في سوق العمل الاسرائيلي: ويمكن القول بأن البطالة في الاقتصاد الفلسطيني تتميز بما يأتي :(الدرويش ،67:2013)

أولاً:- أنها مرتفعة في أوساط الشباب للأعمار ما بين (24-15) وتشكل 38% من مجموع العاطلين عن العمل .

ثانياً :- انها متمركزه في أوساط الشباب الأقل تعليماً .

ثالثاً :- انها بطالة سافرة اجبارية في آن واحد وظاهرة مزمنة نجمت عن الاحتلال الاسرائيلي والجدول(8) يبين تطورات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني للمدة 2007- 2016.

جدول (8)

تطورات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني للفترة من 2007 -2016 نسب مئوية

السنوات	البطالة %
2007	19.7
2008	26.7
2009	24.5
2010	23.6
2011	20.9
2012	23.0
2013	23.4
2014	26.9
2015	25,9
2016	26.9

المصدر: - من أعداد الباحث بالاعتماد على :- الجهاز المركزي الاحصائي الفلسطيني لسنوات مختلفة

نلاحظ من خلال الجدول (8) تذبذب معدلات البطالة في فلسطين خلال المدة 2007- 2010 حيث شهد عام 2007 أقل معدل بطالة خلال هذه المدة الى أن وصلت الى19.7 % ،بينما شهد عام 2010انخفاضاً الى 23.6 %بعد أن كانت 24.5 % عام 2009 ، وانخفض معدل البطالة عام 2011 ليصل الى20.9 % وتعتبر هذه النسبة هي الأقل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين في سنة 2002. ومن ثم ارتفع معدل البطالة في فلسطين عام 2012 ليصل الى 23.0 مقارنة مع عام 2011 20.9 % وان سبب هذا الارتفاع هو عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص اللذين يدخلون سوق العمل ، وخلال المدة 2014- 2016 بقيت البطالة مرتفعة وتعتبر الأعلى بسبب سيطرة حركة حماس واغلاق الحدود مع جمهورية مصر العربية .

رابعاً :- التمويل الاصغر في الاقتصاد الفلسطيني :

يواجه التمويل المتناهي الصغر في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة تحدياً كبيراً فمنذ عام 1948 ونتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية عانى وما زال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من صعوبات عميقة وتدهور في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ونتج عنها ظروف وحياة أسوأ، فشهد قطاع التمويل المتناهي الصغر على مدار السنوات الماضية تحولاً من الاقتصار على تقديم قروض للأنشطة الصغرى إلى تقديم مجموعة متنوعة من القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الفلسطينية وهي :القروض الأستهلاكية والقروض الأ سكانية والقروض الأنتاجية ، فبالرغم من حاجة الفقراء من المواطنين الفلسطينيين للحصول على مجموعة من الخدمات المالية وليس فقط الحصول على القروض ، ولكن لا تتيح أية مؤسسة فلسطينية من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر اليوم للجمهور خدمات الادخار، ويرجع الجزء في هذا إلى قيود قانونيه فإنه لا يسمح إلا للمؤسسات التي تعمل بموجب ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية كالبنوك بتلقي إيداعات من الجمهور وتشير الإحصائيات في الضفة الغربية وقطاع غزة أن 95 % من الأعمال تصنف على أنها متناهية الصغر والتي تشكل الركيزة الأساسية للأ قتصاد الفلسطيني فبناء صناعة تمويل المتناهي الصغر وتوفير التمويل اللازم لها سيسخر الطاقة الاقتصادية الكامنة في الآلاف منها وتوفير فرصة كبيرة للحصول على رأس المال العامل للمساهمة الفاعلة في دعم الناتج المحلي لاستمرار وتطو ير الأعمال ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ودعم نمو اقتصاد دائم ومستمر وتشير أخر الإحصائيات إلى أن برامج التمويل المتناهي الصغر استطاعت الوصول إلى43000

مقترض من مجموع 200000 مقترض محتمل في الضفة الغربية وقطاع غزة . (الدودين ،2013 :10) . والجدول (9) يوضح مؤسسات التمويل الأصغر .

جدول (9)

مؤسسات التمويل الاصغر في فلسطين

الاسم	سنوات التأسيس
مكتب فلسطين	1984
المركز العربي للتطوير الزراعي	1993
مؤسسة الأسكان التعاوني رياده	1995
صندوق التنمية الفلسطيني	1996
الجمعية الفلسطينية لصاحبات	1997
الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن	1999
شركة ريف للتمويل	2007
الائتمان الدولية	2009
الاونروا	2010
جمعية الشباب المسيحية	2012

المصدر / من أعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول (9) بأنه يقتصر عمل هذه المؤسسات على تقديم القروض الصغيرة وبعض الخدمات ومن خلال التطور الحاصل في المؤسسات والمنشآت المانحة للتمويل الاصغر وتعمل على تقديم مجموعة من القروض كالاستهلاكية والسكانية والانتاجية وفي الفترة الحالية يتم مزج تقليدي في عمليات منح القروض الصغرى وانشطة الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم وشكلت النساء أقل من 50%من عملاء قطاع التمويل الاصغر خلال عام 2006 واقل من النسبة التي كانت في عام 2000 بداية انتفاضة الأقصى والتي قدرت من 55-60% .

جدول (10)

حجم التمويل المتناهي الصغر الممنوح في فلسطين خلال الفترة 2007- 2016م

السنوات	التمويل الأصغر(مليون دولار)
2007	32.337
2008	47.8
2009	57.5
2010	63.3
2011	75.5
2012	84.2
2013	84
2014	90.2
2015	116.7
2016	101.8

المصدر:-1- التقرير السنوي من البنك المركزي الفلسطيني 2008- 2016.

2- الشبكة الفلسطينية للإقراض والتمويل الأصغر.

يتضح من الجدول (10) قيام الحكومة والبرامج المتخصصة بمنح القروض الصغيرة للأفراد وذلك بهدف المساعدة في زيادة الدخول لدى الأفراد وتشجيع انتاجهم اذا زادت مبالغ التمويل الممنوحة لهؤلاء الأفراد عام 2007-2012 فقد كانت (32.337) مليون دولار في عام 2007 ثم ارتفعت الى (84.2) في عام 2012 ويرجع هذا التزايد الى الاصلاحات المالية والاقتصادية التي شهدتها الاراضي الفلسطينية وتحسين استثماراتهم ووجود حكومة جيدة ، مما ادى الى قيامها بإعطاء قروض صغيرة لهؤلاء الافراد . وهذا أسهم في التقليل من نسب البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

خامساً : قياس التمويل المتناهي الصغر ودوره في معالجة مشكلة البطالة :-

بعد ان تعرفنا على واقع الاقتصاد الفلسطيني ولاسيما الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والعجز سنتناول في هذه الفقرة الربط بين دور التمويل في معالجة مشكلة البطالة من أجل الوصول الى التساؤلات التي طرحت في بداية البحث وهل ان التمويل المتناهي الصغر يحد من نسبة البطالة ام العكس ، اذ تعمل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر على توفير رؤوس الأموال للبدء بمشاريع صغيرة تساعد على امتصاص البطالة وكنتيجة لذلك يتم الاستفادة من رأس المال في مشاريع إنتاجية،

لذلك فإن تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات من شأنه زيادة دخل الأسر المعيشية ، وتخفيض معدلات البطالة ،وخلق طلب على السلع والخدمات الأخرى ولاسيما خدمات التغذية والتعليم والصحة .

جدول(11)

تحليل الأثر الإحصائي بين متغيرات البطالة والتمويل المتناهي الصغر في فلسطين

المتغير المستقل / المتغير التابع	حجم التمويلX		قيمة (f) المحسوبة	قيمة(t) المحسوبة	معامل التفسير (R^2)	معامل الارتباط (R)
	A	B				
البطالة Y	0.243	1.667-	21.25	-3.500	0.60	0.77-

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة spss

أ- بلغ معامل الأرتباط (R) بين حجم التمويل المتناهي الصغر(X) والبطالة (y) (-0.77) وهذا يشير الى العلاقة العكسية بين المتغيرين مع أثبات وجود العلاقة العكسية بدلالة الأشاره السالبة أي ان زيادة التمويل المتناهي الصغر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض البطالة .

ب- بلغ معامل التفسير (R^2) (0.60) والذي يعني أن حجم التمويل المتناهي الصغر يفسر (0.60 %) من التغيرات التي تطرأ في البطالة . أما النسبة المتبقية (40%) فأنها ترتبط بعوامل اخرى غير داخلة في النموذج .

ج- يظهر من معادلة الانحدار الآتية :-

$$Y=a-b\ x$$

$$Y=0.243-1.667x$$

ان قيمة معامل الانحدار هي (-1.667) والحد الثابت (0.243)وهذا يشير الى ان زيادة التمويل (x) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض البطالة بمقدار (-1.667) بمعنى أن للتمويل المتناهي الصغر تأثير معنويا على حجم البطالة في فلسطين أي بمعنى أن الأنموذج معنوي.

المبحث الثالث

دور التمويل المتناهي الصغر في حل مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي

أولاً: هيكل الاقتصاد العراقي :

تميز الاقتصاد العراقي في فترة خمسينيات وستينيات القرن الماضي باعتماده على قطاع الزراعة ويعود السبب في ذلك الى توفر الأراضي الخصبة التي ساعدت على نمو هذا القطاع ،اما باقي القطاعات ا لأخرى فقد كانت مهمشة بسبب عدم توفر رؤوس الأموال وفي فترة السبعينات من القرن الماضي حقق العراق معدلات نمو عالية وذلك بسبب الاستثمارات الكبيرة في مجالات البنى التحتية وتطور الأنشطة الصناعية وقطاع الخدمات وخاصه الصحة والتعليم والأسكان (محمد ،5:2011) وابان الحرب العراقية – الإيرانية التي أستمرت ثمان سنوات في الثمانينات من القرن الماضي واجهت قطاعات الاقتصاد العراقية مشكلة نقص اليد العاملة بسبب تجنيد أعداد ضخمة في القوات المسلحة مما اضطرت الحكومة الى استخدام العمالة من خارج العراق ولكن بعد حرب الكويت التي حدثت في عام 1991 بدأت معدلات البطالة بالارتفاع ويعود السبب في ذلك الى تسريح أعداد ضخمة من الجيش دون تأمين فرص عمل لهم مما أدى الى أنتشار البطالة والجريمة مطلع التسعينات وبعد الاحتلال عام 2003 وما تبعها من فتره الاقتتال الداخلي والارهاب فقد أدى ذلك الى انخفاض مستوى الخبرة والعمالة المتوفرة لتنمية الاقتصاد العراقي نتيجة لتلك الأحداث وقدر أعداد العراقيين خارج العراق بين 6-7ملايين شخص في عام 2009م (المعموري ،7:2013) اذ تميز الاقتصاد العراقي بمجموعة سمات التي تتمثل بما يأتي:

1- اقتصاد احادي الجانب اي الاعتماد على النفط فقط بشكل كبير في تكوين الدخل القومي فقد تجاوزت نسبة مساهمة القطاع النفطي 90% من الناتج المحلي الإجمالي .

2- الاختلال الهيكلي الناجم عن هيمنة القرارات السياسية على المصالح الاقتصادية .

3- مركزية السياسات الاقتصادية مما جعل النشاط الاقتصادي مرهون بعمل الحكومة .

وان فشل السياسات الاقتصادية السابقة ادى الى عدم النهوض بالبنى التحتية للبلاد خلال السنوات السابقة وتدني معدل الناتج المحلي الاجمالي وعليه واجه الاقتصاد العراقي اليوم تحديات كبيره تمليها عليه التطورات الاقتصادية بعد ان ادركت الدول ضرورة الإصلاح الاقتصادي وفسح المجال للنشاط الاقتصادي لكي يتولى الإدارة ومن اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي هي انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ،انهيار البنية التحتية ،وتدهور القطاع الصناعي فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة .(محمد ، 2011 :6)

ثانياً : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق :

1- الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى النمو الاقتصادي للدولة وان تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها، وفي العراق شهد الناتج المحلي الإجمالي بعد 2003 تزايد بسبب الانفتاح على العالم الخارجي وفك الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض على العراق قبل العام المذكور اذ لم يكن يحق للعراق تصدير النفط وقد أدى الى رفع الحصار الى زيادة إيرادات النفط .(كريم :ص24). والجدول (12) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

جدول (12)

تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق من 2006- 2016 مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجاريه (مليون دينار)	معدل النمو%	الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)2005=100 *	معدل النمو%**
2005	73533598	/	73533598.6	/
2006	95587954.8	29.9	62381618.74	-15.2
2007	111455813.4	16.6	55594606.89	-10.9
2008	155982257.9	39.4	75782828.54	36.3
2009	139330210.6	(-10.6)	69643555.63	-8.1
2010	162064566	16.3	79064602.42	13.5
2011	217327107.40	34.0	100406622.7	27.0
2012	254225940.70	16.9	110747273.9	10.3
2013	271091777.50	6.6	115942777.4	4.7
2014	260610438.40	-3.8	109015389.4	-6.0

* الأسعار الثابتة تم احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من قبل الباحثة باستخدام المعادلة الآتية :- (الناتج المحلي بالأسعار الجارية لكل سنة / الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لكل سنة)*100

** تم احتساب معدل نمو السنوي من قبل الباحثة من المعادلة التالية : (الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة لاحقة – الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة سابقة) /الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة سابقة * 100

2015	191715791.80	-26.4	92824783.62	-14.9
2016	190813789.9	- 98.9	90987936.88	-2.0

2016* - بيانات أولية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على : 1- التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

2- البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والبحوث ، النشرات الاحصائية السنوية.

يتضح من الجدول (12) بأن الناتج المحلي الإجمالي العراقي بلغ ذروته عام 2013 ، بلغ (115942777.4) مليون دينار وبمعدل نمو (4.7%) ومن ثم أنخفض الى (90987936.88) مليون دينار عام 2016 ، اذ بلغ معدل النمو خلال عام 2016 (-0.2 %) وذلك بفعل انخفاض أسعار النفط العالمية والتي تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي بسبب الاعتماد الكبير للعراق على النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما ذكرنا سابقا ، ولغرض تتبع الاتجاه الزمني للناتج المحلي الإجمالي العراقي سوف يتم تحويل الجدول المذكور الى شكل بياني وكما في الشكل (4)

شكل (4)

اتجاه تطور الناتج المحلي للفترة (2005 - 2016)

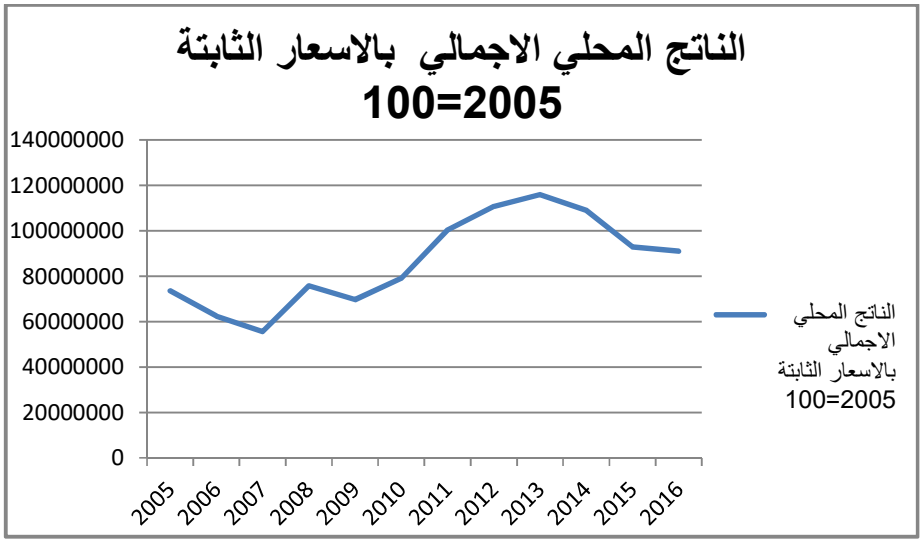

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (12) باستخدام برنامج excel .

يتضح من الشكل (4) أن هناك تزايد مستمر وملحوظ في أتجاه تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005 – 2007 ويعود السبب في ذلك الى انفتاح العراق على الأسواق العالمية بعد

عام 2003 وتصديره للنفط مما أدى الى زيادة الناتج المحلي الأجمالي والذي يعتبر قطاع النفط من أهم مكوناته ، أما في عام 2009 نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ) (69643555.63 مليون دينار مقارنةً مع عام 2008 ويعود السبب في ذلك الى الأزمة المالية وانخفاض مستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية .وخلال الفترة من 2010-2015 شهد الناتج المحلي الإجمالي أتجاه تصاعدي بالزيادة وذلك بسبب الى زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية .أما في عام 2016 نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ويرجع سبب هذا الانخفاض الى تأثر أسعار النفط في الأسواق العالمية وادى هذا الانخفاض الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي .

ثالثاً: البطالة في الاقتصاد العراقي :-

تختلف ظاهرة البطالة من بلد الى آخر ،وذلك تبعا لمعدلات التنمية والتحول التكنولوجي وحجم الاستثمارات ومعدل نمو السكان .وينتج عن ذلك ضعف قدرتها في خلق وإيجاد فرص عمل كافية لتواكب معدلات النمو السكاني المرتفعة . وفي خلال عقد الثمانينات والتسعينات لم يبرز دور البطالة بوضوح بسبب ظروف التعبئة العسكرية. ومن أخطر المشاكل التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 هي قضية البطالة وذلك لما لها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية خطيره .وهناك عوامل عديدة ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تفاقم ظاهرة البطالة في العراق ومنها الحروب التي خاضها العراق خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وما تبعها حصار اقتصادي وكذلك التدمير والحرق والنهب والسلب الذي أصاب مؤسسات الدولة والمال العام بعد عام 2003 وتسريح أعداد هائلة من العاملين وحل الوزارات وتتنوع البطالة فمنها البطالة القسرية للطاقات العاملة، اما المعطل فهو الشخص الذي فقد فرصة العمل التي كان قد حصل عليها وهو بذلك يعد معطلا قسرا سواء عن طريق العنف أو التهجير القسري أو الغاء الوزارة أو الدائرة لدوافع سياسية وبالتالي عدت هذه الحالة جديدة وغير مألوفة في العراق ومن أسباب تفاقم البطالة هو زيادة جانب العرض في القوى العاملة نتيجة لارتفاع معدل نمو السكان السنوي، وغلق بعض المصانع الكبيرة والأعمال التجارية أو خصخصتها وهجرة رؤوس الأموال من الداخل الى الخارج بسبب الظروف الأمنية وعدم الاستقرار وتشير بعض المصادر ان رؤوس الاموال المهربة الى خارج العراق تقدر مابين (20-25) مليار دولار، وحل بعض التشكيلات الحكومية السابقة والجيش العراقي مما ادى الى زيادة عدد العاطلين عن العمل وايضا من اسباب تفاقم البطالة، ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات بيع النفط بشكل رئيسي ولا يحتاج هذا القطاع ومشاريعه عاده الى توظيف أعداد كبيرة من العاملين لأن هذه المشاريع والموارد تعتمد على أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال وقليل العمل وبذلك

تضاءلت أهمية القطاعات الأخرى وأهملت من قبل الحكومة . (سالم ،56:2012) والجدول (13) يوضح معدلات البطالة في العراق .

جدول (13)

يبين معدلات البطالة في العراق للمدة 2007-2016م نسبة مئوية

السنوات	معدلات البطالة %
2007	17
2008	15.3
2009	15.2
2010	15.2
2011	15.2
2012	15.3
2013	15.1
2014	15
2015	15.5
2016	16

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على قاعده البيانات للبنك الدولي سنوات متفرقه .

يتضح من الجدول (13) أن نسبة البطالة في العراق عام 2007 كانت مرتفعة حيث بلغت (19.6 %) ويعود هذا الارتفاع الى توقف بعض المشاريع ، الا ان هذا الارتفاع لم يبقى على حالة اذ انخفضت معدلات البطالة عام 2008 الى (15.3 %) وان سبب هذا الانخفاض يعود الى تشغيل أعداد كبيرة من الأفراد في أجهزة الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي فضلا عن تأثير القروض الصغيرة والتي عمل الجهاز المركزي على منحها والتي أسهمت بتخفيض معدلات البطالة ،فيما استقرت عند 15.2% عام 2010 ، أن نسبة البطالة ارتفعت في الآونة الأخيرة حيث بلغت خلال

عام 2014 -2015 (15و15.5 %) على التوالي ويعود سبب هذا الارتفاع الى الأعمال الحرب والتدهور التي شهدتها البلاد مؤخرا، وأن أسباب ارتفاع معدلات البطالة عام 2016 الى الأعداد الكبيرة للنازحين اللذين فقدوا أعمالهم وأصبحوا عاطلين عن العمل اذ بلغت معدلات البطالة (16 %) عام 2016 .

رابعاً : واقع التمويل الأصغر في العراق :-

أن تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق وعدم قدرة القطاع العام والخاص على استيعاب عدد العاطلين عن العمل وافتقارهم الى المهارات الفنية وعدم أمكانية مخرجات التعليم من تلبية سوق العمل ، كل هذه قد شجعت على أقامه مشاريع القروض الصغيرة، والتي ترمي الى تحقيق أهداف واسعة واعانة المتضررين ممن أطالتهم الظروف العصيبة الناتجة عن فقدان الأمن وغياب النظام والقانون ، اذ تشكل القروض الصغيرة والمتوسطة أحد عوامل النمو الاقتصادي الا ان هذه المشاريع وبخاصة الدول النامية ومنها العراق قد تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية ولعل من أعقد وأصعب مشكلة تواجهها ،هي المشكلة المالية والتمويلية وما يرتبط بها من جوانب مختلفة (فزع ، 140:2013).و بعد عام 2003 شهد الاقتصاد العراقي تراجع في دور تمويل القروض الصغيرة ويعود هذا التراجع الى التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية والمستندة على تبني آلية السوق ألا انه ظهر الاهتمام بهذه القروض في عام 2007 من أجل تحريك عجلة الصناعة وحل مشكلة البطالة وتأمين قدر من الحاجات الأساسية للمواطنين ،أذ وضعت الجهات الحكومية والمصارف المتخصصة برامج لتمويل وإقراض المشاريع الصغيرة ومن هذه البرامج ما يأتي:

1- برنامج مبادرة اتحاد الصناعات العراقي : حيث خصصت (405) مليون دولار لتمويل جميع المحافظات ولم يصرف منها سوى 90 مليون دولار لتمويل 3050 مشروع .

2- مبادرة وزاره العمل والشؤون الاجتماعية : اذ خصصت هذه الوزارة (15) مليون دولار لكل محافظة.

3- برنامج مبادرة الشاب العراقي : يقوم هذا البرنامج على توفير الفرصة للشباب العراقي الذين تتراوح أعمارهم بين 18- 35عاما لتشجيع وحث الشباب على اكتشاف مهن جديده .(بتال وآخرون ،2011: 49).

جدول (14)

مؤسسات وشركات التمويل المتناهي الصغر في العراق

التسلسل	مؤسسات وشركات التمويل المتناهي الصغر	تأسيسها
.1	CHF	2003
.2	الثقة	2004
.3	مركز الأمان العراقي	2005
.4	الإغاثة الدولية	2006
.5	البشائر العراقية	2006
.6	مركز تلعفر للتطوير	2007
.7	منظمة المستقبل المشرق	2007
.8	المساند	2008
.9	التقدم	2008
.10	ازدهارنا	2008
.11	مركز التضامن	2008
.12	منظمة أملكم	2009
.13	شركة الوكالة الأمريكية	
.14	الشبكة العراقية للتمويل المتناهي الصغر	2012

جدول (15)

قروض التمويل المتناهي الصغر

التسلسل	السنوات	عدد القروض	قيمتها	فرص العمل
1	2009	404	9.1	412
2	2010	781	8.7	2534
3	2011	468	9.4	1045
4	2012	1558	24.8	3607
5	2013	1114	21.8	2393
6	2014	509	32.4	1450
7	2015	780	8.4	3050
8	2016	689	22.2	1987

المصدر: التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة

شكل (5)التطور التاريخي لقطاع التمويل المتناهي الصغر في العراق للفترة من 2007 - 2016

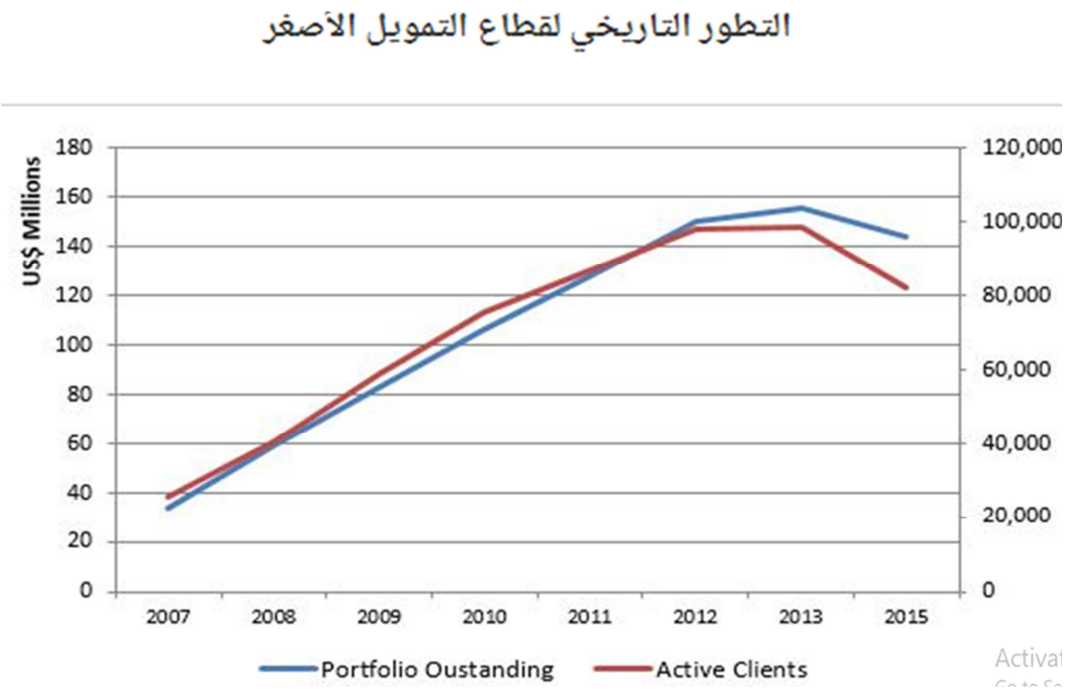

source: blogs.worldbank.org

يتضح من الشكل البياني (5) بأن هناك تطور مستمر وتزايد ملحوظ في قطاع التمويل المتناهي الصغر في العراق في عام 2007 بلغ حجم أجمالي المبالغ المخصصة للتمويل المتناهي الصغر ما يقارب (34) مليون دولار، وأستمر بالتزايد الى أن وصل الى أقصاه (151) عام 2013 ثم أخذ بعد ذلك بالتراجع الى أن وصل 142 مليون دولار عام 2015 وذلك بفعل تراجع أسعار النفط العالمية وتأثيرها على انخفاض حجم الواردات العراقية أما في عام 2016 فقد أرتفع الى 181 مليون دولار بفعل انتعاش أسعار النفط تدريجيا وتزايد الإيرادات المحلية مثل الضرائب وإيرادات المنافذ الحدودية التي عززت من حجم الإيرادات الأمر الذي أنعكس على زيادة حصة التمويل المتناهي الصغر من هذه الإيرادات والجدول (16) يبين المبالغ المخصصة لقطاع التمويل المتناهي الصغر في العراق للفترة 2007- 2016 .

جدول (16)

معدلات التمويل المتناهي الصغر في العراق للمدة 2007 - 2016م . مليون دولار

السنوات	التمويل المتناهي الصغر (مليون دولار)

2007	34
2008	60
2009	84
2010	108
2011	130
2012	142.5
2013	151
2014	143.5
2015	142
2016	181

المصدر: من اعداد الباحثة :بالاعتماد على الشكل (5)

يتضح من الجدول (16) أن هناك تزايد واضح في المبالغ المخصصة لهذا القطاع اذ تراوح المبلغ المخصص بين 181 مليون دولار كحد أعلى في 2016 و34 مليون دولار كحد أدنى في عام 2007

خامساً : قياس دور التمويل المتناهي الصغر في معالجة مشكلة البطالة:-

بعد أن تعرفنا عن واقع الاقتصاد العراقي وأهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد سنتناول في هذه الفقرة الربط بين التمويل ودوره في تخفيض معدلات البطالة من الجدول (17) الذي يبين التحليل الإحصائي لطبيعة العلاقة بين حجم التمويل والبطالة نستنتج ما يأتي :

جدول (17) تحليل الأثر والارتباط بين حجم التمويل والبطالة في العراق .

المتغير / المستقل المتغير التابع	التمويل الاصغر		قيمة (F) المحسوبة	قيمة(t) المحسوبة	معامل التفسير (R^2)	معامل الارتباط (R)
	A	B				

-0, 42	0,18	1.331-	1.720	0.1613	-5.542	**البطالة**

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج (spss)

أ- بلغ معامل الارتباط بين حجم التمويل المتناهي الصغر في العراق (x) والبطالة (y) (42 ,0-) وهذا يشير الى العلاقة بين المتغيرين وهي علاقه عكسية بدلالة الإشارة السالبة بمعنى زيادة التمويل المتناهي الصغر يؤدي الى انخفاض البطالة .

ب- بلغ معامل التفسير (R^2)(0.18) والذي يعني ان حجم التمويل المتناهي الصغر في العراق يفسر18%من التغيرات التي تطرأ على معدلات البطالة اما النسبة المتبقية (82%) فهي تعود الى عوامل اخرى خارج النموذج .

ج-يظهر من معادلة الانحدار الآتية :

$$Y= a+ bx$$

$$Y=0.1613- \quad 5.54x$$

ان قيمة ميل معادلة الانحدار(b) هي(5.542-) وقيمه الحد الثابت هي (0.1613) وهذا يشير الى زيادة التمويل (x) بمقدار وحده واحدة يؤدي الى انخفاض البطالة بمقدار (5.542-) ، ولقد بلغت قيمة معامل (t) الذي يقيس معنوية معامل الانحدار (1.331-) وهي قيمة معنوية بمستوى دلالة (0.22).

الاستنتاجات

و

التوصيات

الخاتمة : الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1- إن برامج التمويل المتناهي الصغر أثبتت قدرتها على تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية من خلال تقديم خدماتها للفقراء ومعالجة مشكلة البطالة.

2- عزوف بعض المصارف التجارية في البلدان العربية عن التمويل المتناهي الصغر لتكلفتها الإدارية العالية وضعف الضمانات المالية وكثرة عدد المقترضين.

3 – مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في حالة استنادها الى أفضل أساليب العمل فأنها ستحقق الأهداف المرجوة.

4- إن معظم المستفيدين من التمويل المتناهي الصغر هم من الذكور وخاصة الشباب والذي يعتبرون أكثر فئه عمرية منتجه وذلك لأن العادات والتقاليد الموروثة تؤثر على عمل المرأة وتحد من تحركاتها بالإضافة الى النظرة الدونية للمرأة التي تعتبر مخلوق ضعيف ليس لها القدرة على الابتكار والإنتاج .

5- يتيح التمويل المتناهي الصغر للمستفيدين ابتكار مشاريع جديدة غير تقليدية يستفيد منها المجتمع

6- تدريب وتأهيل الموظفين في البنوك التجارية لاكتساب الخبرات الفنية والإدارية في مجال التمويل الأصغر يزيد من كفاءة الأداء الإداري ويقلل من مشاكل التمويل المتناهي الصغر .

7- تعد قصر فترة السداد المفروضة من قبل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر واحدة من المعوقات التي تحول دون التوسع في توفير فرص التمويل المتناهي الصغر .

8- من خلال دراسة حالة الاقتصاد السوداني نستنتج بأن زيادة التمويل المتناهي الصغر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مستويات البطالة بمقدار (0.002%) . ومن خلال دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني نستنتج بأن زيادة التمويل المتناهي الصغر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مستويات البطالة بمقدار (-1.667 %) . ومن خلال دراسة حالة الاقتصاد العراقي نستنتج بأن زيادة التمويل المتناهي الصغر بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مستويات البطالة بمقدار (5.542 %) .

9– عند المقارنة بين الاقتصاد السوداني والفلسطيني والعراقي خلال الفترة الممتدة من 2005 – 2016 نستنتج بأن الناتج المحلي الإجمالي السوداني في تزايد وهذا يرجع الى اعتماد الاقتصاد السوداني على قطاع الزراعة والذي اثر بشكل كبير على زيادة الناتج المحلي الإجمالي .

أما بالنسبة الى الاقتصاد الفلسطيني فيرجع زيادة الناتج المحلي الإجمالي الى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمنح والمساعدات التي قدمت من الدول العربية والأجنبية قد أثرت بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني .

أما بالنسبة الى الاقتصاد العراقي فيرجع زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة أعلاه الى اعتماد العراق على قطاع النفط والذي يعتبر من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي .

التوصيات :

1- ضرورة قيام الحكومات والسلطات النقدية بتسهيل إجراءات الحصول على التمويل المتناهي الصغر والتخفيف من الضمانات المطلوبة .

2- ضرورة إعداد قاعدة بيانات عن الفقراء النشطين اقتصاديا بهدف سهولة الوصول إليهم .

3- تعزيز درجة الوعي في قطاع التمويل المتناهي الصغر كمشروع مالي قابل للاستمرار يمكن أن يكون له دور اقتصادي واجتماعي مزدوج .

4- ضرورة قيام الحكومات بدعم المؤسسات التمويلية المعنية بالتمويل المتناهي الصغر.

5- توجيه الدعم للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التمويل المتناهي الصغر.

7- ضرورة قيام السلطات المختصة بتسليط الضوء على التجارب الناجحة في مجال القروض متناهية الصغر والترويج لها إعلاميا من أجل تشجيع الفقراء على المبادرة بالمشاريع الإنتاجية .

9- يوصي البحث بضرورة الاهتمام بالمرأة وتمكينها من القيام بالأعمال الإنتاجية في المجتمع وأخذها الدور المناسب لها .

10- ضرورة قيام الحكومات ولاسيما الحكومة العراقية بإيلاء الاهتمام الكافي للتمويل المتناهي الصغر من أجل استيعاب الأيدي العاملة الفائضة ومعالجة مشكلة البطالة .

11- تضافر الجهود بين البنك المركزي والمصارف العاملة والخروج بسياسات مقنعه وملزمه لتطوير القطاع .

12- إتاحة فرص التدريب لتنمية المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية .

13- تشجيع الاستثمار في الصناعات الصغيرة من خلال تسهيل الإجراءات وإجراءات التمويل .

14- ويعتبر هذا الموضوع فتح آفاق جديده نحو الباحثين .

المصادر

المصادر :

أولاً: القران الكريم

ثانياً: المصادر العربية :

1- الرسائل والأطاريح:

1. أحمد ، محمد احمد ، عبد الله، حفيظه محمد : التمويل الأصغر واقع تجربة المؤسسات غير المصرفية ،رسالة ماجستير جامعة افريقا الدولية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، افريقيا ، 2016. على الموقع economics.iua.edu.s

2. أشتية، بكر ياسين محمد: واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين ، رساله ماجستيرغير منشوره في الإدارة السياسية الأقتصادية بكلية الدرسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس ، 2004.

3. البشير،أسامه أسماعيل يوسف عبد الرحمن :سياسات التمويل المتناهي الصغرودورها في الحد من نسبة الفقر(دراسة حالة مصرف السلام للسودان 2013-2014 ,بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية ,جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,السودان ,2014 .

4. الجويد، جميل احمد : دور القيادة في التنمية المحلية واثرها على تفعيل نظام الإدارة المحلية في جمهورية اليمن لفترة من 2005-2010، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية غير منشوره ، اليمن ،2011 .

5. الشايب ،أيهاب طلعت : أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر) ، رسالة ماجستير في اداره الاعمال ،جامعة عين الشمس ، كلية التجارة ، مصر غير منشوره ، 2010 .

6. العموري ، محسن حسن: آليات الأنتقال بالأقتصاد العراقي الى الاقتصاد الحر ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة ديالى 2014 .

7. اللاوي، عبد السلام عبد : دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعه قاصدي – مرباح روقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر 2012 .

8. بالخير،محمد: التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنظيم ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2000.

9. بشاره،سلومة موسى يحيى: التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان دراسة تطبيقية في مصرف الادخار والتنمية الأجتماعية والبنك الزراعي السوداني في الفتره 2000-2011 اطروحة دكتوراة في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم التكنلوجيا ، السودان ، 2014 .

10. حسب الله ، عمرآدم بابكر : العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الأجمالي السوداني دراسة قياسية (1980-2011) بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في الأقتصاد (تخصص قياسي) ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ،السودان التطبيقي ، 2015

11. خليل،هبة الله عصام الدين : تنمية المجتمع المحلي في المناطق اللارسميه ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الهندسة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اهندسة المعمارية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 2007 .

12. دودين، محمد : قطاع التمويل الصغير في فلسطين الاطار القانوني وسياق تنفيذ عقود القرض ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ، فلسطين ، 2013.

13. رفيدة ، فاطمه محمد : العمل التطوعي ودورة في تنمية المجتمع المحلي ، مجلة كلية الاداب ، العدد السادس ، مصر ، 2006 .

14. صباح ،غربي : دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي (دراسة تحليلية لأتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم في علم الاجتماع ،جامعة محمد خضير ببسكرة ، سورية ، 2014.

15. عبدربه ،حسن خليل إبراهيم : دور المجالس المشتركة في الضفة الغربية في التنمية والحكم المحلي ،رسالة ماجستير، جامعة القدس ، عمادة كلية الدراسات ، فلسطين، 2009.

16. غانم ،محمد ، مصطفى :- واقع التمويل الأصغر الإسلامي وافاق تطويره في فلسطين دراسة تطبيقية على قطاع غزة ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، عمادة كلية الدراسات ، كلية التجارة ، فلسطين ، 2010 .

17. غريبي ، احمد : ابعاد التنمية المحلية وتحديتها في الجزائر ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، الجزائر ، 2010 .

18. قديح، ناريمان حسام شحادة: محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية 1995-2013 رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الأسلامية بغزة ، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة ، فلسطين ، 2015.

19. كينز ،لبنى : دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي (دراسة ميدانية لمؤسسة سوناطراك سكيكدة ، مذكرة نيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار , عنابة ، كلية الآداب والعلوم الأنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، 2009 .

20. محمد ، سحر قاسم: بحث حول الآليات الواجب لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق . البنك المركزي العراقي المديرية العامة للأحصاء والبحوث ، 2011 .
21. مسند. مصطفى محمد : استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، مركز البحوث والتنمية والاستشارات ، الخرطوم ،السودان . .
22. نجيب،صحراوي محمد: دراسة العلاقات السببية بين مشكلة البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980 -2014 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، 2016.
23. هشام ، جوهري، رضوان ،بن بوبكر: إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر (دراسة لمديرية المواد المائية بولاية روقله) ، جامعة قاصري- مرياح روقلة، تنظيمات سياسيه واداريه الجزائر 2013 .

2- الدوريات والتقارير الرسمية:

1. الجهاز المركزي الأحصائي الفلسطيني لسنوات مختلفة .
2. مؤتمر الثالث للأصلاح العربي , 2006 .
3. المجلس الأقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، الوثائق الرسميه ، الملحق 1 لسنة 1997
4. التقاريرالأقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة .
5. عمران ،كامل : مسائل وإشكالية تنمية المجتمع المحلي (حالة تنمية المجتمع الريفي في جبل الجص سورية)، كلية الاداب والعلوم الإنسانية جامعة دمشق ، مجلةالعلوم الانسانيه _جامعة خيضر بسكرة – العدد الخامس ،2003 .
6. الحسن ،عبد الرحمن محمد: دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان ، مجلة الباحث العدد 13، جامعة نجت الرضا السودان ، 2013.
7. الدرويش، سالم سليمان : مشكلة البطالة في فلسطين وطرق معالجتها في الفترة 1994-2012 ، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدرسات _ العدد الخامس ،فلسطين،2013.
8. الساوي ،عبد الماجد بلة عبد،علي، قاسم الفكري: دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية للفتره بين -2012 2007 ، مجلة العلوم الاقتصادية (1) vol 16، جامعة السودان للعلوم التكنلوجيا ، السودان ، 2015.
9. الديراوي، سلمان محمد : العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية – افاق مستقبليه ، مجلة الجامعة الفلسطينية للأبحاث والدراسات – العدد السادس ، فلسطين ، 2014.

10. صبيح، ماجد حسني: تحليل العلاقات بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفتره (2004-2013) ، مجلة الجامعة الأسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الأول ، ص 74-97 جامعة القدس ، فلسطين ، 2015.
11. فزع ، عمر خلف : مشروعات الأعمال الصغيره في العراق التوطين والتمويل ،مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة ،العدد الخامس بمؤتمر الكلية ،العراق ، 2013.
12. بتال ، واخرون : دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 4 ، العدد 7 ،العراق ، 2011.
13. سالم ، علي عبد الهادي : نحو استراتيجية فعاله للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والأدارية كلية الأدارة والاقتصاد العدد 9 المجلد 4 العراق 2012 .
14. زروق ، علي الحسين محمد نور : دراسة تطبيقية لمنحني فليبس في السودان للفترة (2000- 1984) ، مجلة جامعة بختِ الرضا العلمية العدد الثالث عشر ، ديسمبر 2014، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، السودان 2014 .
15. النيل ، عبد المنعم محمد الطيب محمد : تقديم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال 2000 – 2010 المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، السودان ، 2011.
16. ابراهيم ، صلاح محمد: التحديات والمحددات التي تواجه الأقتصاد السوداني بعد الأنفصال، كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنلوجيا ، العدد الثالث مارس ، 2016.
17. محمد ،زروق عثمان : تقييم واقع بطالة الشباب في السودان، دراسة تحليلية وتطبيقية – لسودان (1995-2006) ، مجلة العلوم الأستشارية ، سودان ،2016 .
18. ناصر ، وراق علي وراق :اثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان خلال الفترة (1996-2014) ، مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين (مج 4) ، العدد الخامس عشر ، 2016 GCNu gournal issn:1858-6228 .
19. الشبكة الفلسطينية للأقراض والتمويل الأصغر .
20. التقارير السنوية للبنك المركزي الفلسطيني 2008-2012 .
21. المديرية العامة للأحصاء والأبحاث –النشرة السنوية لسنوات متفرقة .
22. البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للأحصاء والأبحاث –سنوات مختلفة .
23. الجهاز المركزي السوداني للأحصاء لسنوات متفرقة .
24. التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني 2005- 2015 .
25. التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني 2007- 2016 .
26. بنك السودان المركزي – ادارة الأحصاء .

27. ياس،أسماء خضر: تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة 2000- 2010 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والثلاثون ،العراق ، 2013.

ثانياً : المصادر الاجنبية:

1-Book:

1. Michael , Riach ; Community DeveloPment strand , Australia ,2002.
2. Mohan , Dhamothan : Hand book on Integated comm unity Development – seven D app roach to community capacity Development ,G ermany , 2009.
3. Murry, Ross : community organi Zation K theary and principles , new York ,1955.

2-Thesis:

1. Hogan, Phill : Aframewework policy for local and Community Development in the reland , 2011 .
2. Barr , michaels " Micro Finance and Financial Development , the John M. olin center For law &economics working paper series, universityof Michigan low school, 2005.
3. Muthoni, Muturi Phyllis : Assessing Institutional Characteristics on Microcredit default in Kenya, Journal of Education and Practice. www.iiste.org ISSN 2222-1735 (Paper) ISSN 2222-288X (Online) Vol.7, No.18, 2016, University of Technology, School of Graduate Studies, –Nyeri, Kenya,2016.
4. Ocasio,Vange Mariet : DISSERTATION ESSAYS ON THE ROLE OF MICROFINANCE INSTITUTIONS IN FINANCIAL DEEPENING, ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT , In partial fulfillment of the requirements For the Degree of Doctor of Philosophy Colorado State University Fort Collins, Colorad0 Fall 2012.
5. Midha ,Khushal :micro-finance And its Role in Development, aSia Pacific Journals of finance and risk development , scholar indira

Gandhi national open uni versity , New Delhi . volume 6 issue ,2015 (www.elkjournals.com).

6. Faruk, Ahmeti : MICROFINANCE AS A TOOL FOR ECONOMIC DEVELOPMENT IN TRANSITIONAL COUNTRIES: EXPERIENCE FROM KOSOVO, European Scientific Journal February 2014 edition vol.10, No.4 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431,2014.

7. Daley, Sam :Harris state of the Micro credit summit compaition , Rerort,USA,2009.

8. Hamada, Miki : COMMERCIALIZATION OF MICROFINANCE IN INDONESIA: THE SHORTAGE OF FUNDS AND THE LINKAGE PROGRAM , The Developing Economies 48, no. 1 (March 2010): 156–76, Jetro , chipa chapan , 2010 .

9. Wren, Eonin : microfinance tro caire The catholic church, Ireland , 2005 .

10. Adugna, sara:determinants of microfinance institutions loan portfolios quality: empirical evidence from ethiopia , a thesis submitted to the department of accounting and finance presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of science in accounting and finance, addis ababa university addis ababa, ethiopia, may, 2014.

Internet:

1. www.attoublog.com

2. www. egap.com 2004

3-www.blogs.world bank .org

Abstract

This research aims at identifying the role that microfinance plays in the development of local communities In order to achieve the objectives of the study and to reveal the nature of the relationship between microfinance and community development, the following has been developed:

Microfinance plays a major role in community development and addressing the problem of unemployment If given sufficient attention by governments and directed to the poor social segments and able to initiate small production projects that accommodate the surplus labor Official reports and Internet networks were adopted as a major data collection tool and a group was used Of statistical means as simple and multiple correlation coefficients to measure the correlation relationship between the simple correlation relationship variables and the simple regression analysis and test (f) To determine the significance of the regression equation was also used (R2) to explain the effects of the independent variable in the dependent variable and the researcher reached a set of conclusions, including:

1. Microfinance programs have proven their ability to achieve social and economic objectives by providing services to the poor and addressing the problem of unemployment.

2-Most of the beneficiaries of microfinance are young males who are considered the most productive age category because the inherited customs and traditions affect the work of women and limit their movements in addition to the inferiority of the woman who is a weak creature does not have the ability to innovate and production

The recommendations that emerged from the research are :

1. Governments and monetary authorities should facilitate procedures for obtaining microfinance and reducing the required guarantees.

2.Governments should support microfinance institutions. Opening words: microfinance - local development

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala
Faculty of Management and Economics

Department of Financial and Banking Sciences

Graduate Studies

Microfinance and its role in the development of local communities

Research submitted to the Board of the Faculty of Management and Economics at the University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining the degree of higher diploma / in financial sciences and banking / management of banks

Research submitted by the student
Alia Haider Abdoun

Supervised by

Dr. Kamal Kazem Al Shammari

1439 **2018**